مبرة الآل والأصحاب

كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب؟

حقوق الطبع والترجمة متاحة لكل محبي آل البيت الأطهار والصحابة الأخيار بشرط عدم إجراء أي تعديل بالإضافة أو الحذف أو التغيير إلا بإذن خطي من مبرَّة الآل والأصحاب

الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

فهرسة مكتبة الكويت الوطنية
مبرة الآل والأصحاب
كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ؟
تأليف عبد الكريم بن خالد الحربي
ط١ - الكويت مبرَّة الآل والأصحاب - ٢٠٠٦م
٩٦ ص (سلسلة قضايا التوعية الإسلامية ٣)
ردمك : 99906 - 635 - 8 - 0
رقم الإيداع : 2006 / 568

هاتف : ٢٥٦٠٢٠٣ فاكس : ٢٥٦٠٣٤٦
E - mail : info@almabarrah.net
www.almabrrah.net
رقم الحساب : بيت التمويل الكويتي ٢٠١٠٢٠١٠٩٧٢٣

مبرة الآل والأصحاب

كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب؟

تأليف

عبد الكبير بن خالد الحزمي

تقديم

الشيخ الدكتور عائض القرني

الشيخ الدكتور حاتم الشريف العوني

الطبعة الأولى
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
٢٠٠٦ / ٢٢٩٥٢
I . S . B . N
977 - 5291 - 32 - 1

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر . إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

الحربي ، عبد الكريم بن خالد
كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ؟ / تأليف عبد الكريم بن خالد الحربي ..
- الإسماعيلية : مكتبة الإمام البخاري ، ٢٠٠٦
٩٦ ص ؛ ٢٤سم
تدمك ١ ٣٢ ٥٢٩١ ٩٧٧
١- الصحابة والتابعون
أ - العنوان
٩٥٣و٠٢

إنشاء المبرَّة وأهدافها(*)

تأسست في دولة الكويت طبقًا لأحكام القوانين الصادرة في شأن الأندية وجمعيات النفع العام والمبرَّات الخيرية والقرارات المنفذة لها ، مبرَّة أطلق عليها اسم « مبرَّة الآل والأصحاب » مقرها مدينة الكويت .

وقد تم إشهارها بموجب قرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ٢٨ / ٢٠٠٥م وقد سجلت المبرَّة في إدارة الجمعيات الخيرية والمبرَّات بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحت رقم ٢٣ .

أهداف المبرَّة :

١ـ العمل على غرس محبة الآل (آل البيت) الأطهار والأصحاب (الصحابة) الأخيار في نفوس المسلمين .

٢ـ نشر العلوم الشرعية بين أفراد المجتمع وخصوصًا تلك المتعلقة بتراث الآل والأصحاب من عبادات ومعاملات .

٣ـ التوعية بدور الآل والأصحاب ، وما قاموا به من خدمات جليلة لنصرة الإسلام والدفاع عن المسلمين وتحقيق هدي القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة .

٤ـ دعم الوحدة الوطنية وزيادة التقارب بين شرائح المجتمع من خلال تجلية بعض المفاهيم الخاطئة التي رسخت في نفوس بعض المسلمين عن أهل البيت الأطهار والصحابة الأخيار .

(*) حرفيًا من واقع النظام الأساسي للمبرَّة الصادر بقرار وزير الشئون الاجتماعية والعمل .

تقديم
الشيخ الدكتور عائض القرني

الحمد للَّه ، والصلاة والسلام على رسول اللَّه وآله وصحبه ومن والاه .

فقد قرأت كتاب (كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ؟) للشيخ الدَّاعية عبد الكريم الحربي فوجدته قد حاز قصب السَّبق في حُسْنِ استدلاله وقوة حجته وبراعة أسلوبه وجمال سياقه ، فكان بحق سِفْرًا في تصحيح المعتقد في باب الآل والأصحاب على منهج سلف الأمة أهل العلم والإيمان ، وهو من يُوثَق بعلمه وفهمه ، فجزاه اللَّهُ خير الجزاء على تأليفه هذا وبقية كتبه ومشروعه عن الآل والأصحاب وتقَبَّل منه وتولاه

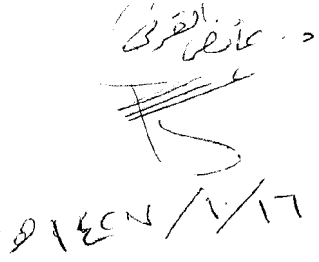

تقديم
الشيخ الدكتور حاتم الشريف العوني

الحمد لله ذي الجلال ، والصلاة والسلام على رسول الله وأزواجه والآل . **أما بعد** :

فقد قرأت كتاب الأخ الفاضل عبد الكريم بن خالد الحربي الموسوم بـ (كيف نقرأ تاريخ الآل والأصحاب ؟) ، فَأَلْفَيْتُه على اختصاره قد وضَّحَ معالم مهمَّة للتعامل السليم مع كتب التاريخ ، خاصة فيما يتعلَّق بتاريخ الخلفاء الراشدين وما يتعلق بسير وتراجم الصحابة رضي الله عنهم أجمعين وفضائل آل بيت رسول الله صلى اللَّه عليهم وسلم .

وقد تميَّز البحثُ بجمع معلومات وخلاصات بحوث معاصرة في موضوعه ، مضيفًا إليها ما توصَّل إليه الكاتب (وفَّقَه اللَّه تعالى) فيسَّر بذلك الوقوف على المنهج الذي لا يجوز أن يُغْفِلَه الباحثُ عن الحقيقة ، وأعان من أراد أن يعرف كيفية النقد والتمحيص لروايات تاريخية خطيرة الشأن .

وهذا الكتاب أعُدُّهُ خطوة أُولى ومهمَّة لاستكمال مشروعه ، من جهة استيعاب كتب التاريخ ومناهجها ، والتنبيه على مواطن الخلل ومَواطن الصواب فيها ، مع توضيح معالم النقد التاريخي بصورة دقيقة كاملة .

ولو لم يكن في هذا البحث إلا بيان الخطأ الكبير الذي يمارسه بعض الكُتَّاب من نَقْلٍ وتكرير لبعض الروايات التاريخية دون أي نقد أو تمحيص ، ولربما كان هذا النقل والانتقاء مبنيًّا على الهوى والتشويه المتعمَّد لحقائق التاريخ ، لكفى أن هذا البحث قد فضح هذا المنهج ، وبيَّنَ معالم من معالم المنهج الصحيح .

فأسأل الله تعالى للأخ الباحث التوفيق ، وأن يُكمل مشروعه هذا ، وأن ينفع بكتابه القيم الذي أقدمه ، وأن يكتب له القبول في الدنيا والآخرة .

والحمد للَّه وحده ، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده ، وعلى آله وأصحابه ومن اقتفى أثره واتقى حدّه .

في ٣٠ / ١٠ / ١٤٢٧ هـ

وكتب

د . الشريف حاتم بن عارف العوني

عضو مجلس الشورى

والأستاذ المشارك بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى

والمشرف العام على اللجنة العالمية لنصرة خاتم الأنبياء ﷺ

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمةُ المؤلِّفِ

الحَمْدُ للَّهِ الذي جعلَ تاريخَ المسلمينَ الأوائلَ مُشرقًا نقيًّا ، والصَّلاةُ والسلامُ على من بعثه الله هاديًا نبيًّا ، وعلى آلهِ وصَحبِهِ ومَنْ والاهُ ، ومن كان تقيًّا .

أمَّا بَعْدُ : فإنَّ صِيَانةَ تَاريخِنا الإسلاميِّ المَجيدِ ، واستنقاذَهُ مِنْ أيدي العَابثِينَ ، وكَذِبِ الحاقدينَ وجَهْلِ الجَاهلين ؛ مِنْ واجِبَاتِ أهلِ العِلْمِ والمعرفةِ ، فلا يتركُ بأيدي المستشرقينَ يَتخذونَهُ غَرَضًا ولا بأيدي المتخاذلين - سهوًا أو عمدًا - لينتقوا منه ما يشينُ الأجْدَادَ والأمجادَ ، فيأخذونَ هذا ويتركونَ ذاكَ ، لحاجةٍ في نُفوسِهم ، وَاللهُ مُخْرِجٌ مَا يَكْتُمُونَ .

وفي هذا العصرِ نجدُ شُعوبًا وأُمَمًا تحاولُ أنْ تصنعَ لها تاريخًا ، فتجمعُ الأحجارَ والأوراقَ ، وتحفرُ الأنفاقَ ، وتَهدمُ المنازلَ ، وتخربُ المساجدَ . . . بزعمِ أنَّ هنالكَ لهم تاريخًا وتراثًا ، ممَّا حَملَهُم على التَّنقيبِ والبحثِ والتَّخريبِ على أَمَلِ العثورِ على هذا التاريخِ المزعوم . وليس هذا حال تلك الأمة فقط ، بل هو حالُ الكثيرِ مِنَ الشعوبِ في هذا العصرِ ، بل وفي كل عصر .

فما بالُ أُمَّتِنَا ؛ لديها هذا التاريخُ المشرقُ مخطوطًا ومطبوعًا ولا يُولُونَه اهتمامًا ؟! مِنْ هذا المنطلقِ كان لِزَامًا علينا قراءةُ تاريخِنا قراءةَ تَمحيصٍ وتحقيقٍ ، وغربلتُه مما يَشُوبُهُ ، وتَنقيتُهُ مما اختلطَ به ؛ لِيَخرجَ مُشرقًا نَاصعًا نَقيًّا ، فينفعَ الناسَ ، ويكون كما قال ربُّنَا عز وجل : ﴿ فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِى ٱلْأَرْضِ كَذَٰلِكَ يَضْرِبُ ٱللَّهُ ٱلْأَمْثَالَ ﴾ [الرعد : ١٧] .

لذا كانت هذه الوريقاتُ ، التي أردنا أن تكونَ نِبراسًا وطَريقًا مُمَهدًا لِمَنْ أرادَ أنْ يُطالعَ تاريخَنا مِنْ مَصادرِهِ ومَظَانِّهِ الصَّحِيحَةِ لِيطمئنَ قَلْبُهُ ، ويَزولَ عنه ما أُشْكِلَ عليهِ وأُبْهِمَ .

وقد جعلتها في خمسة أبواب وخاتمة :

الباب الأول : أسباب القصور في قراءة التاريخ

الباب الثاني : قواعد في رد الشبهات حول تاريخ آل البيت والصحابة

الباب الثالث : قواعد في رد الشبهات حول آل البيت

الباب الرابع : من أَهمِّ الكُتُبِ المُعتَمَدَةِ في التاريخِ الإسلاميِّ

الباب الخامس : كُتُبٌ شَوَّهَتِ التَّارِيخَ الإسلاميَّ

الخاتمة : وقد لخصت فيها البحث .

واللهُ وَلِيُّ التوفيقِ .

عبدالكريم بن خالد الحربي

الباب الأول
أسباب القصور في قراءة التاريخ

يمكنُ أنْ نُرجعَ التقصيرَ الموجودَ في الكثيرِ مِنَ الدراساتِ التَّاريخيةِ المعاصرةِ إلى ثلاثةِ أسبابٍ[١] :

السبب الأول

أنَّ كثيرًا مِنْ أبناءِ المسلمينَ وقَعُوا ضَحايا لِمَا كَتَبَهُ بَعضُ المستشرقينَ والمتأثِّرينَ بهم من بني جِلدتِنَا ، وغيرهم مِنَ الكَتَبَةِ المُرتزقةِ ؛ الذين يَتلقَّفونَ الأكاذيبَ والتّرّهاتِ المُختلقة في تَاريخِنا الإسلاميِّ على وَجْهِ العُمومِ ، وما يَتعلَّقُ بآلِ البَيْتِ النَّبَويِّ الأطهارِ والصَّحَابَةِ الكِرَامِ رَضِيَ اللهُ عنهم على وَجْهِ الخصوصِ .

ثُمَّ يَجعلونَ هذه الأباطيلَ عُمدةً فيما يكتبونَ ، وكأنها مِنَ المُسَلَّماتِ ، مُروجينَ لها على السُّذَّجِ مِنَ القُرَّاءِ والدَّهماءِ ، معتمدينَ على كَونها مُسَطَّرةً في ثنايا الكُتُبِ التاريخيةِ ، وكأنَّ وجودَها في بطونِ الكُتُبِ كَافٍ في إسباغِ صِفَةِ الصِّدقِ والثبوتِ لما تحْويه من الأكاذيب والأباطيل ، متغافلينَ عن تطبيقِ وإعمالِ قَواعدِ البحثِ العلميِّ والتحقيقِ التي يُدندنونَ بها ليلَ نهارَ ؟!

على الرغمِ مِنْ أنَّ الكثيرَ مما ينقلونَهُ ويذكرونَهُ ؛ إمَّا أنْ يكونَ

---

(١) هذه الأسباب ذكرها الدكتور عبد العزيز دخان سلمه الله في كتابه الماتع النافع « أحداث وأحاديث فتنة الهرج » (ص ٧٣-٧٤) وقد زدنا عليها ودعمناها ببعض الأدلة المهمَّة والمعلومات اللازمة .

ضَعيفَ السَّنَدِ ، أو موضوعًا مكذوبًا ، أو ليسَ له أصلٌ[١] .

والكثيرُ منهم يَعلمُ هذه الحقيقةَ ويتغافلُ عنها ؛ مِنْ أجلِ الطَّعنِ في تاريخِنا العظيمِ وإسقاطِهِ ، فهم ينطلقون عندَ الكتابةِ مِنْ نوايا سَيئةٍ ، ومقاصدَ عَدائيةٍ ، تَرمي إلى الطَّعْنِ والتشكيكِ في ثوابتِ هذه الأُمَّةِ ، وإثارةِ الفِتَنِ والاستعداءِ بين أبنائها ، **فكيف يجوزُ لِمُسلمٍ أنْ يجعلَ هؤلاء وما يسطرونَ الواسطةَ بينه وبينَ تُراثِهِ ودينهِ وتاريخهِ ؟!**

وهذا لا يَعْنِي أنَّ كُلَّ المستشرقينَ سواء ، فهم أصنافٌ شَتَّى :

* فمنهم مَنْ تعَمَّدَ التَّحريفَ والطَّعْنَ والتَّشْكيكَ ؛ حِقْدًا وحَسَدًا وكانتْ دَوافعُهُ الاستشراقيةُ عَدائيّةً احتلاليةً ؛ لِنَهْبِ البلادِ وقَتْلِ

---

(١) هذه الأصنافُ الثلاثةُ لا تقومُ بها الحُجَّةُ ولا تفضي إلى التَّصديقِ :

أخطرُها : (**المروياتُ التي لا أصلَ لها**) : وهي التي ليسَ لها إسنادٌ بمرةٍ ، وإنما هو قولٌ يُذكرُ أو يُنسبَ لفلانٍ فيتلقَّفهُ عامّةُ النَّاسِ ويتداولونه . يليها في الخطورة : (**المرويات الموضوعة**) ؛ وهي التي في أَحدِ رواتِها كَذَّابٌ ثَبتَ عليهِ الكَذِبُ ، فهو يركبُ الأسانيدَ ويَختلقُ الأحاديثَ والأخبارَ والقصصَ ؛ لأسبابٍ شَتَّى ليس هذا موضعَ بسطِها ، ولكنَّ أهمها نصرة مذهبِهِ ، أو يكون فيها راوٍ مَتروكٌ مُتَّهَمٌ بالكَذِبِ ؛ لأنَّ أكثر ما يرويه يُشْبِهُ مروياتِ الوضَّاعينَ ، ومِن سِمَاتِ هذينِ الصِّنفينِ : أنَّ ما يروونه يكونُ غَريبًا مُنكرًا مُخالِفًا لكتابِ اللهِ الكريمِ والسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ ، وأنهم ينفردُونَ بهذه الأخبار دونَ أنْ يُتَابِعَهُم عليها الرّواةُ الثِّقَاتُ العدولُ ، وأنهم أصحابُ بدعٍ وخرافات . ثُمَّ (**المرويات الضعيفة**) ؛ وهي التي في أحدِ رواتِها ضَعفٌ لأسبابٍ معروفة عندَ أئِمَّةِ الجَرحِ والتعديل ، تَمنعُ مِن تصديق ما يرويه أو يُخبرُ به هذا الصِّنفُ وهي قسمان منها ما يصلح للمتابعة ومنها مالا يصلح . .

العِبَادِ ، وإيقافِ المَدِّ الإسلاميِّ الحضاريِّ[١] .

* ومنهم - وهم قِلَّةٌ - مَنْ تعرَّضَ لتُراثِنا بشيءٍ مِنَ الموضوعيَّةِ الحياديّةِ والحرفةِ الأكاديمية ، على إعْوازٍ وقُصورٍ يَظهرُ عندَ أَدْنَى تَأمُّلٍ ؛ لغربتِهم عن هذا الدينِ ، وجَهلهم بلُغَتِهِ التي هي (أُسُّ هذا التُّراثِ ومحوره) ، فمن هذا : طباعة كتاب « الوافي بالوفيات » لصلاحِ الدينِ الصّفديِّ ، وتأليفِ « المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف »[٢] .

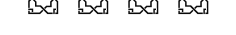

---

(١) ذكرَ العلاَّمةُ بكرُ بنُ عبدِ اللهِ أبو زيدٍ أَوْجُهَ العَبَثِ بالتُّراثِ في كتابِهِ الفَذِّ « الرقابةُ على التُّراثِ دعوةٌ إلى حمايتِهِ مِنَ الجنايةِ عليه » ، فاسترسلَ في ذكرِها وقال : « المُتَابَعَةُ لِلَفِيفٍ مِنَ الكُفَّارِ « المستشرقينَ » بطبعِ كُتُبِ السِّحْرِ ، والكَهانَةِ ، والتَّنجيمِ ، والقَصَصِ الكَاذِبِ والأَدَبِ المكشوفِ ، وكُتُبِ أَهلِ البِدَعِ والأَهواءِ المُضِلَّةِ ، كُلٌّ بقَدَرِ ما استنبطَهُ مِنَ الأَهواءِ والشَّهواتِ التي تُضِرُّ الخَلْقَ ، وتُغضِبُ الخَالِقَ سُبحانَهُ ، وهذا مِنَ الدعوةِ إلى الضلالِ ، وفي الحديثِ : « مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلاَلَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لاَ يُنْقِصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا » رواه أحمدُ ومُسلمٌ وأصحابُ السُّنَنِ » اهـ .

(ص ١٦-١٧ دار العاصمة) .

وأشار - وفقه الله - في الحاشية لشيءٍ مِنْ كَيْدِ « المستشرقينَ » ؛ حيثُ قامتْ (جامعةُ السربون) بتبنِّي طباعة كتابِ « الفتوحاتِ المكِّيّة » لابنِ عَربيٍّ المُلحدِ .

(٢) وقد حذفوا من « المعجم » بعض الأحاديث المتعلقة بفريضة الجهاد في سبيل الله ؟!

السبب الثانى

غيابُ العِلْمِ الشَّرْعِيُّ ، وقِلَّةُ الوَعي والمعرفةِ ، والجهلُ بمناهجِ عُلماءِ التَّاريخِ وقواعدِهم ذاتِ الصِّلةِ بتدوينِ وسَرْدِ الرواياتِ التاريخيةِ .

فبعضُ العُلماءِ مثلَ الإمامينِ : (الطَّبَرِيِّ وابنِ كثيرٍ) لم يَشْتَرِطا في كِتَابَيْهِما إيرادَ الصَّحيحِ والإعراضِ عَنِ السَّقيمِ مِنَ المروياتِ والقَصَصِ والوقائعِ والأَحْداثِ ، بل سَلكوا مَسلكًا وانتهجوا مَنهجًا مُحَدَّدًا أشاروا إليه في مُقدِّماتِ كُتُبِهم ؛ ليكونَ القارئُ على بَيِّنَةٍ مِنَ الأمرِ .

لكنَّ الكثيرَ مِنَ المفكرينَ والكَتبَةِ والمُثقّفينِ على وَجْهِ العمومِ ؛ كانوا في مَعْزلٍ وما زالوا عن تلكم القواعد والمقدمات ، فكان الجهلُ بها وإهمالها سببًا لفقدانِ بحوثهم وكتاباتهم الكثيرَ مِنَ الموضوعيةِ والمصداقية وإصابة الحق . .

إذن : مِنْ الأهميةِ بمكانٍ أنْ نقرأَ مقدمةَ أيِّ كتابٍ ليتضحَ لنا منهجُ كاتبهِ .

ولبيانِ حقيقةِ ما أسلَفْنا ؛ نسوقُ إليك أخي القارئ مثالاً على أهميةِ الوقوفِ على قواعدِ ومناهجِ المؤرخين ، وهو : منهج الإمام ابن جَريرٍ الطَّبَريِّ رَحِمَهُ اللَّهُ في تاريخه .

بَيَانُ مَنْهَجِ الإِمَامِ الطَّبَرِيِّ فِي كِتَابِهِ تَارِيخُ الأُمَمِ وَالمُلُوكِ

ها هو الإمامُ ابنُ جَريرٍ الطَّبَرِيُّ[١] يكشفُ لنا عن منهجِهِ في مُقَدِّمَةِ كتابِهِ فيقولُ : « . . **ما يَكُنْ في كِتَابي هذا مِنْ خَبَرٍ ذَكرنَاه عَنْ بعضِ الماضينَ ، مما يَستنكِرُهُ قَارئُهُ ، أو يَستشنِعُهُ سَامِعُهُ ، مِنْ أَجْلِ أنه لم يَعرفْ له وجهًا في الصِّحَّةِ ، ولا معنًى في الحقيقةِ فليعلمْ أنه لم يُؤتَ في ذلك مِنْ قِبَلِنَا ، وإنما أُتي مِنْ قِبَلِ بعضِ نَاقليهِ ، وأنَّا إنما أَدَّيْنَا ذلك على نَحوِ ما أُدِّيَ إلينا** » اهـ[٢] .

إذن : الإمامُ الطَّبَرِيُّ رَحِمَهُ اللهُ يُبَيِّنُ للقارئِ بوضوحٍ وجَلاءٍ أنه لَمْ يَشْتَرِطِ الصِّحَّةَ فيما يَسوقُهُ مِنْ مَروياتٍ في كتابِهِ هذا ، وأنَّ العُهْدَةَ فيما يَنقلُهُ إنَّما هي على الرّواةِ النَّقَلَةِ ، وأنه في هذا الكتابِ كان نَاقلًا أَمينًا ، لا مُحققًا فاحصًا . فبعضُ مَنْ روَى عنهمُ الطَّبَرِيُّ جَمَعَ بين الكَذِبِ وكَثْرةِ الروايةِ ، من هؤلاءِ :

١ـ مُحَمَّدُ بنُ حميدٍ الرَّازِيُّ شَيْخُ الطَّبَرِيِّ ؛ فقد أكثرَ الطَّبَرِيُّ مِنَ

---

(١) **الطَّبَرِيُّ** : مُحَمَّدُ بنُ جَرِيرِ بنِ يَزِيدَ أبو جَعْفَرٍ الطَّبَرِيُّ . مُفَسِّرٌ وَمُحَدِّثٌ ومُؤَرِّخٌ وفَقِيهٌ وأُصُولِيٌّ ، إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ . وُلِدَ بآمل طبرستانَ سنة (٢٢٤هـ) وتوفي سنة (٣١٠هـ) ، مِنْ تصانيفه : « تاريخُ الأُمَمِ والملوك » و « جَامِعُ البَيَانِ في تَأْوِيلِ القُرْآنِ » .

(٢) « تاريخِ الأُمَمِ والملوكِ » (٥٢/١) .

الروايةِ عنه في كِتَابَيْهِ : « التَّاريخِ » و« التَّفسيرِ » على الرغم مِنْ أنَّ مُحَمَّدًا هذا قد رُمِيَ بالكَذِبِ والوَضْعِ ، وهو ضَعيفٌ سَاقطُ الحديثِ عندَ السَّوادِ الأعظمِ مِنْ عُلماءِ الجَرْحِ والتَّعديل[١] .

٢. لُوطُ بنُ يَحْيَى أبو مِخْنَفٍ ؛ له رواياتٌ كثيرةٌ في « تاريخِ الطَّبَرِيِّ » بلغت (٥٨٥) روايةً ، تعرَّضَ فيها لأحداثٍ ووقائعَ مُهمَّةٍ مِنَ التاريخِ الإسلاميِّ ابتدأتْ مِنْ وَفَاةِ الرَّسُولِ ﷺ إلى سُقوطِ الدولةِ الأُمَوِيَّةِ ، ولُوطٌ هذا مَقدوحٌ فيه عندَ عُلَماءِ الحديثِ .

- قال ابنُ مَعِينٍ : « ليسَ بشيءٍ » .
- وقال ابنُ حِبَّانَ : « يَروي الموضوعاتِ عَنِ الثِّقَاتِ » .
- وقال الذَّهَبِيُّ : « إِخْبَارِيٌّ تَالِفٌ »[٢] .

فظهرَ بهذا المثالِ أهميةُ الاطلاعِ على مَناهجِ وشُروطِ العُلَماءِ في كتابتهم للتاريخِ وفهمها ، وضرورةُ استحضارِها أثناءَ مطالعةِ كتابِ هذا الإمامِ أو ذاك . والأمرُ نفسُه ينسحبُ على باقي كُتُبِ الأخبارِ والتاريخِ ، بل على سائرِ كُتُبِ التُّراثِ وفنونِهِ المتنوعة .

وبعضُ هؤلاءِ المؤرِّخينَ كان مَنهجُهم نقلَ هذه الروايات

---

(١) انظر : « ميزان الاعتدال » (٣/٥٣٠-٥٣١) .

(٢) انظر كتابَ : « مرويات أبي مِخْنَفٍ (لُوطِ بنِ يَحْيَى الأَزْدِيِّ) في تاريخ الطَّبَرِيِّ : عصر الخِلافةِ الرَّاشِدةِ » (ص ٤٨٧ - الخاتمة) . للدكتور يَحْيَى بن إبراهيم اليحيى . (ط١ دار العاصمة/الرياض - ١٤١٠هـ) .

والأخبارِ مُسندةً بغضِّ النَّظَرِ عن حالِ رجالِ أسَانيدِها ، سيرًا على القولِ الشَّائعِ : « مَنْ أسندَ فقد أحالَ » ، تَقليدًا منهم ومُحاكاةً لبعَضِ عُلَماءِ الحديثِ في تدوينِ الحديثِ ، إذْ إنهم يكتبونَ كُلَّ المروياتِ المُسندَةِ كمرحلة أولية ؛ ثُمَّ تأتي المرحلةُ التاليةُ ـ وهي الفَارقُ بينَ المؤرِّخينَ والمُحَدِّثينَ ـ حيثُ يقومون بالتنقيحِ والتفتيشِ والتحقيقِ وتمييزِ الصَّحيحِ مِنَ الضَّعيفِ .

وقد أشار إلى هذا المنهجِ الحافظُ ابنُ حَجَرٍ العَسْقَلانيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ مُبيِّنًا طريقةَ ومنهج أكثرِ الأقدمين في الروايةِ ، فيقولُ : « أكثرُ المُحَدِّثينَ في الأعصارِ الماضيةِ مِنْ سَنةِ مائتين وهلمَّ جرًّا إذا ساقوا الحديثَ بإسنادِه ؛ اعتقدوا أنهم بَرِئُوا مِنْ عُهدَتِهِ » اهـ[1] .

وبالطبعِ يقصدُ الحافظُ الرواةَ النَّقَلَةَ ، لا الأئمةَ النُّقَّادَ عُلَماءَ الروايةِ والجَرحِ والتعديلِ ، حُرَّاسَ الدين مِنَ التَّحويرِ والتَّبديلِ ، الذينَ يُطبِّقونَ على الرَّاوي والمَرويِّ قواعدَ وقوانينَ القَبولِ والرَّدِّ الصَّارمةَ ، تلك القواعدُ التي لا يوجدُ لها شَبيهٌ ولا مَثيلٌ في التجربة الإنسانية وأطوارها الحضارية .

فالواجب على القارئ – إن كان مؤهلًا – أن يَتحقّقَ مِنْ مروياتِ هذا الكتابِ أو ذاك على ضوءِ قواعدِ المُحدِّثينَ النُّقَّادِ ، وهو ما يُطلقُ عليه :

---

(١) « لسان الميزان » (٣/٧٥ – ط المعارف النظامية) : ترجمة الإمامِ سُليمانَ بنِ أحمدَ الطبراني صاحب « المعاجم الثلاثة » : (الكبير والأوسط والصغير) .

علمُ « مصطلح الحديث » المخولُ بالكشفِ عن حالِ المروياتِ والأخبارِ وناقليها مِنْ حيثُ القبول والرَّدّ ، بواسطة أمرين :

الأولُ : البحثُ والتفتيشُ عن حالِ الرواةِ النَّقَلَةِ لهذه المروياتِ اعتمادًا على أقوالِ الجَهابذةِ النُّقَّادِ مِنْ أئمَّةِ الجرحِ والتعديل[١] ، فمَنْ كان صالحًا ثقةً ؛ قُبلتْ مَروياتُهُ . ومَنْ كان طالحًا ضَعيفًا ، رُدَّتْ مروياتُهُ ولا كرامةَ .

الثاني : النّظرُ في مُتونِ هذه المروياتِ ونقْدُها بمطابقتها على كِتابِ اللهِ تعالى والسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الثابتةِ والأصولِ العامةِ المستنبطةِ مِنهما ؛ لمعرفة المُنكرِ منها مِنَ المحفوظِ ، والنّاسخِ مِنَ المنسوخ .

هذا إن كان القارئُ مؤهلًا لإجراءِ هذه البحوثِ وتحقيقها ، مطلعًا ذا دربةٍ وممارسة لهذا العلمِ الشَّريفِ الدَّقيقِ ؛ وإلَّا فعليه أنْ يتقيَ اللهَ تعالى ويُحيلَ الأمرَ إلى أَهلِهِ أصحابِ الاختصاصِ مِنْ أهلِ البحثِ والمعرفةِ العدولِ الثِّقاتِ .

---

(١) كالإمام أحمد وابن معين والبخاري ومسلم وشعبة وابن المبارك والرازي أو ابن حجر والذهبي وغيرهم من فحول هذا العلم المبارك ورجاله ، وأقوال هؤلاء الأئمة موجودة في كتب مخصصة تسمى كتب الرجال مثل كتاب الجرح والتعديل للرازي وتهذيب الكمال للمزي واختصره الإمام ابن حجر في كتاب اسماه تهذيب التهذيب ثم اختصر هذا في كتابه القيم تقريب التهذيب وللذهبي كذلك كتب كثيرة من أهمها ميزان الاعتدال وهناك مصنفات غير هذه كثيرة منها ما يهتم بالضعفاء ومنها ما يختص بالثقات وهلم جرًّا .

السبب الثالث

ما يُدندنُ به بعضُ الكَتَبةِ مِنْ إمكانيةِ التَّساهلِ في روايةِ التاريخِ ، خاصة في ما يتعلق بالأحقبة الأولى من تاريخ الإسلام مقارنةً بالتَّشَدُّدِ في روايةِ الحديثِ النَّبَويِّ الشريفِ وهو لعمر الله مِنْ أكبرِ الأخطاءِ التي يَقعُ فيها مُتثَقِّفُونا ؛ إذْ إنَّهُ لَونٌ مِنْ أَلوانِ التّأثُّرِ بالمنهجِ التاريخيِّ الغربيِّ ، الذي لا يهتمُ بنقلِ الأسانيدِ ، وأكبرُ مثالٍ على ذلكَ ؛ أنَّ الإسنادَ بينهم وبين (الإنجيل) ؛ منقطعٌ بمئات السنين وهو كتابهم المقدس فما بالك بغيره !

إنَّ تاريخَ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم هو جزءٌ مِنْ ديننا لا يصحُّ بحال أن نسوّيَ بينه وبين تاريخٍ آخرَ ، أو أن نتساهلَ في أَخذْهِ وروايتِهِ ، فأيُّ إجحافٍ أو تَمييعٍ في حَقِّ هذا التاريخِ وتوثيقهِ سوف يَعودُ أَثَرُهُ حَتْمًا على الدينِ ، وعلى صِحَّةِ الأحاديثِ وسَلامتِها مِنَ التغييرِ والتبديلِ .

ولنا في طُعونِ بعضِ مَنْ في قَلْبِهِ دَخَنٌ في رَاوِيَةِ الإسلامِ أبي هُرَيْرَةَ[1] ذلك الصَّحَابيُّ الكبيرُ رَضِيَ اللهُ عنه أوضحُ مثالٍ .

---

(١) أبو هُرَيْرَةَ بنُ عَامِرِ بنِ عبد ذي الشري ، مِنْ دَوْسٍ ، صَحَابيٌّ جَلِيلٌ ، اُختُلِفَ في اسمهِ ، وله روايةٌ عن رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان آيةً في الحفْظِ ، فقد دَعَا رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم لَهُ ولِأُمِّهِ ، تُوفِّي سنةَ (٥٧هـ) ، أكثرَ مِنْ الروايةِ عن رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم حتَّى بلغتْ رواياتُهُ في كُتُبِ الحديثِ (٥٣٧٤) =

إنّ بعضَ الباحثينَ يصولونَ ويجولون في مناقشةِ بعضِ الوقائع والأحداثِ التاريخية القديمة والحادثة ، ما بين مُثبتٍ ونافٍ ،

= روايةً على ما ذَكَرَ الإمامُ ابنُ حَزمٍ في كتابه « جوامع السِّيرة » ، انظر ترجمتَه في « الإِصَابَةِ في تَمييزِ الصَّحَابَةِ » للحافظِ ابنِ حَجَرٍ .

وقد وجِّهتْ سهامُ النَّقدِ مِنْ قِبَلِ أُولي الأهواءِ إلى هذا الصَّحَابيِّ الجَلِيلِ (أبي هُرَيْرَةَ) رضوانُ الله عليه ؛ تعجبًا مِنْ كَثرةِ رواياتِهِ عن رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم ! فصنَّفَ محمود أبو رية كتابَهُ : « أبو هريرة شيخ المضيرة » متطاولًا على شخصِ هذا الصَّحَابيِّ الجَلِيلِ ، وصنف عبد الحسين شرف الدين العامليّ كتابَهُ « أبو هريرة » وتعجب مِنْ كثرةِ رواياتِهِ ، مع أنّ هناك من روى أضعافَ أضعاف مرويات الصَّحَابيِّ الجَلِيلِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عنه ، فمثلاً عبد الحسين شرف الدين العاملي يقولُ في كتابهِ « المراجعات » (ص٣٠٨ ط مكتبة الألفين) : « وقال (عليه السلام) لأبانَ بنِ عثمان : إنّ أبان بن تغلب روى عني ثلاثين ألف حديثا ، فاروها عنه » اهـ . وهذا النَّصُّ في « رجال النجاشي » (١/٧٨-٧٩ ، ط١ : دار الأضواء ، تحقيق : مُحمد جواد النائيني) . وكذلك (جابر الجعفيّ) : - أحد الرواةِ الذين يجلهم صاحب المراجعات - ؛ بلغتْ رواياتُهُ (٢١٠) ألف رواية ، أي ما يقرب مِنْ ربع مليون رواية ! أليس هذا العدد الضخم مِنَ هذا الراوي أولَى بالتعجب والدهشة مِنْ عدد مرويات الصَّحَابيِّ الجَلِيلِ أبي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عنه ؟ وقد ذكر الدكتور محمد الأعظمي أن أحاديث أبي هريرة هي (١٣٣٦) حديثاً فقط وذلك بعد حذف الأسانيد المكررة « أبو هريرة في ضوء مروياته » (ص٧٦) ، ومعروف كذلك لدى أهل العلم والمعرفة أن هذا الصحابي الجليل لم ينفرد إلا بأحاديث يسيرة عن باقي الصحابة أما الباقي فقد تابعوه عليها رضي الله عن الجميع ، وقد تكفل بالرد على شبهات أبي رية غير واحد من العلماء مثل العلامة المعلمي رحمه الله في كتابه « الأنوار الكاشفة » ، والدكتور محمد أبو شهبة رَحِمَهُ اللهُ في « دفاع عن السنة » ، وعبد المنعم العزي في كتابه « دفاع عن أبي هريرة » ، وأما في الرد على شبهات عبد الحسن شرف الدين العاملي فقد أجاد الشيخ الفاضل عبد الله الناصر في الرد عليه في « البرهان في تبرئة أبي هريرة من البهتان » .

ويقدمُ كُلُّ طَرفٍ دَليلَهُ وحُجَّتَهُ على ما ذهبَ إليهِ ، على الرغم مِنْ أنَّ بعض هذه الأحداثِ لا يَترتبُ عليها كبيرُ فائدةٍ أو عملٍ ، فما بالك بتاريخِ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم حَمَلَةِ الشَّريعَةِ وحصونه المنيعةِ ؟!

وهذا لا يَعنِي وجُوبَ مُعَامَلةِ جَميعِ أخبارِ (**الحِقْبَة الأولى**) مِنْ تاريخِنا معاملةَ الأحاديثِ مِنْ حيثُ القَبول والرَّد ، بل يَجبُ التفريقُ بين الأخبارِ والرواياتِ .

ـ فإن كانتْ هذه الأخبارُ والآثارُ عن الآلِ والأَصْحَابِ تَحكي زُهْدَهُمْ وشَجاعتَهم وكَرمَهُم وتَضحيتَهم وحُسْنَ خُلُقِهِم وجَمَالَ طَبَائِعِهِم ولُطْفَ سَجَاياهُم ، ولم تكنْ خارجةً عَنِ الأُصُولِ العامَّةِ للشَّريعةِ ، ولا هي مِمَّا تَأْبَاهُ الفِطْرةُ السَّليمةُ ؛ فلا مَانِعَ مِنْ ذِكْرِها ورُوايَتِها وكِتَابَتِها ؛ لأنها لا تَمَسُّ أو تَخدشُ أَصْلًا شَرعيًّا ، ولا يوجدُ في روايتها ضَررٌ أو مَسَاسٌ لمقامِ الآلِ والأَصْحَابِ رَضِيَ اللهُ عنهم .

ـ أَمَّا إنْ كانت تلك الأخبارُ تَتناولُ الفِتَنَ ، أو بعضَ المواقفِ الحاسمةِ ، أو بعضَ ما يُسيءُ إلى مَقامِ الآلِ والأَصْحَابِ ، أو فيها شَيءٌ مِنَ المخالفةِ لأصولِ الشَّريعَةِ العامَّةِ ، أو تَخلَّلَها بعضُ الشَّوائبِ التي تَمُجُّهَا وتأباها الفِطْرُة السَّويَّةُ .

فهذا النوعُ مِنَ الأخبارِ لابدَّ مِنَ النَّظَرِ في أسانيدِها نَظرًا دَقيقًا ،

ومُحاكمَتِها مُحاكمةً عَادلةً .

هذه هي الأسبابُ الثلاثةُ الجوهريةُ التي دَخلَ مِنْ خلالِها التقصيرُ في قِرَاءةِ وعَرْضِ ونَقْلِ التاريخِ الإسلاميِّ .

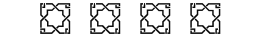

الباب الثاني

قواعد في رد الشبهات حول تاريخ آل البيت والصحابة رضي الله عنهم

نَستطيعُ أنْ نُلَخِّصَ الاتهاماتِ والشُّبهاتِ الموجهة إلى تاريخِ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : رواياتٌ وأخبارٌ ضَعيفةٌ : بَاطلةٌ سَندًا ، ومُنكرةٌ مَتْنًا ، وهذه تُوجدُ بكثرةٍ في بعضِ الكُتُبِ التي يَجبُ الحذرُ عندَ قراءَتها ، لِمَا فيها منَ مرويات تنسبُ إلى آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم بما لا يتناسبُ مع مَقَامِهِمُ الرَّفيعِ ودرجتِهم العَاليةِ وسيأتي التعريفُ بأهمِّها في باب خاصٍ باسمِ : (كُتبٌ شوَّهَت التاريخَ الإسلاميَّ)[١] .

فهذه الكُتُبُ قد حَوتْ بين دفَّتَيْها كَثيرًا مِنَ الأخبارِ والآثارِ الضعيفةِ والباطلةِ والموضوعةِ على آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، والقاعدةُ في هذا النَّوعِ مِنَ الشُّبهاتِ هي : « رَدُّها وضربها عرضِ الحائطِ » ؛ لأنَّ هذه المكذوباتِ لا يَصحُّ أن يَعتمدَ عليها المسلمُ في عَقيدتهِ ودينهِ ، ولأنَّ آلَ البَيْتِ والصَّحَابَةَ رَضِيَ اللهُ عنهم جُزءٌ مِنْ عَقيدةِ المسلم . فكيف يُسَوِّغُ المسلِمُ لنفسهِ أن يجعلَ عُمْدَتَهُ في تعاليم دينهِ أحاديثَ مُصطنعةً مكذوبةً لا أصلَ لها ، ويَدَعَ النُّصوصَ الصَّحِيحَةَ الصَّريحةَ التي لا يَتطرَّقُ إليهَا شَكٌّ أو ريبةٌ مِنْ كتابِ اللهِ تعالى وسُنَّةِ رَسُولِهِ صلى الله عليه وآله وسلم الثابتةِ الصَّحِيحَةِ ؟!

---

(١) انظر ما سيأتي في الباب الخامس ص (٧٧) .

وها هو القُرْآنُ الكَرِيمُ قد طَهَّرَ آلَ البَيْتِ ، وزَكَّى الصَّحَابَةَ ومدحَهم في أكثرِ مِنْ آيةٍ مُباركةٍ ، فقال سُبْحَانَهُ وتعالَى عن آلِ البَيْتِ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣] . وهذه الآيةُ هي مَنبعُ فَضائلِ أَهلِ البَيْتِ النَّبَوِيِّ ، حيثُ شرَّفَهُمُ اللهُ تعالى بِها وطَهَّرَهُم ، وأَذْهَبَ عنهمُ الرِّجْسَ مِنَ الأفعالِ الخبيثةِ والأخلاقِ الذَّمِيمَةِ .

ومَدَحَ الصَّحَابَةَ وأثْنَى عليهم في آياتٍ كثيرةٍ مباركةٍ ، فقال سُبْحَانَهُ وتعالَى واصِفًا لهم : ﴿ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ﴾ [الفتح : ٢٩] . فبَيَّنَ سُبْحَانَهُ وتعالَى في هذه الآيةِ الجامعةِ حالَ الصَّحَابَةِ بأنهم مِنْ أهلِ الرُّكُوعِ والسُّجودِ والصَّلاةِ والخشوعِ ثم بَيَّنَ ما في قُلوبِهم مِنْ إخلاصٍ وصِدْقٍ ، فقال تعالى : ﴿ يَبْتَغُونَ ﴾ . وهذا عملٌ قَلبيٌّ لا يَطَّلِعُ عليه إلا اللهُ عَزَّ وجَلَّ عَالِمُ الغَيْبِ والشَّهَادَةِ ، وهو مَعنَى الإخلاصِ والصِّدْقِ في طَلَبِ رضوانِ الله وفضلِهِ .

وبَيَّنَ اللهُ سُبْحَانَهُ وتعالَى كذلك حَالَ الصَّحَابَةِ فيما بينَهم فقال سبحانه مخاطبًا رَسُولَهُ صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِۦ وَبِٱلْمُؤْمِنِينَ ۞ وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ [الأنفال : ٦٢-٦٣] .

فقلوبُ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ مجتمعةٌ على كَلِمَةٍ سواءٍ ، وهي التّوحيدُ والإسلامُ والمحبةُ ، فهذه الآياتُ وغيرُها ؛ هي الأصلُ الذي ينبغي الرجوعُ إليه ، وتركُ ما يُنقَلُ ويُكتبُ مِنْ أحاديثَ

وأخبارٍ باطلةٍ في حَقِّ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم .

وصدق القائل :

حبُّ الصحابة والقرابة سُنَّة
ألقى بها ربي إذا أحيانـي
فئتان عقدهما شريعة أحمد
بأبي وأمي ذانك الفئتانِ
فئتان سالكتان في سبل الهدى
وهما بدين الله قائمتانِ
فكأنما آل النبي وصحبه
روحٌ يضم جميعها جسدانِ(١)

ويجبُ أن نعلمَ جيدًا ؛ أنَّ آلَ البَيْتِ والصَّحَابَةَ رضوانُ الله عليهم ليسوا بحاجةٍ إلى أَيَّةِ أحاديث مُخترعةٍ ومكذوبة تُبَيِّنُ فضائلَهم ؛ ففضلُهم لا يُنْكِرُهُ إلَّا مُكَابِرٌ أو جَاحدٌ .

القسم الثاني : أحاديثٌ وأخبارٌ في فضائلِ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ ومَحاسنِهم ، حَوَّلَتْها وقَلَبتْها أيدي الكَذِبِ والتَّزويرِ إلى مساوئَ ومَثَالِبَ ، والعجيب في أصحاب هذه الشبهات هو غفلتهم عن معارضة هذه الأباطيل التي يأتون بها بروايات وأخبار صحيحة

---

(١) انظر : نونية القحطاني .

تنسف ما يدعون وفيه يصولون ويجولون ، فمثال على هذه الشبهات والأخبار التي لها ينتصرون وحولها يدندنون :

* **قِتَالُ أبي بكرٍ الصّدّيقِ رَضِيَ اللهُ عنه لأهلِ الرِّدَّةِ بعدَ وفاةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم** كان طاعةً لرسولِ الله في أمرهِ بقتلِ مَنْ بَدَّلَ دينَهُ مِنَ المُرتدّينَ ، وذَوْدًا عن حَظيرةِ الإسلامِ والمسلمينَ ، فجاء (البعضُ) وجعلَ هذه الفضيلةَ والمنقبةَ مِنْ مساوئِ الصّدّيقِ رَضِيَ اللهُ عنه والعياذُ بالله ، عن طريقِ بَثِّ الشُّبهاتِ حولَ هذا الفعلِ المباركِ مِنْ خَليفةِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم ، فزعموا - كذبًا - أنّه قاتلَ المسلمينَ ، أو قاتلَ الذين أَبَوْا أنْ يُبايعوه !

وقد تَناسَى هؤلاء تأييد كبار الصحابة لهذا الفعل المبارك بل وإجماع الأمة على استحسانه وكذلك تناسوا تأييد ومباركة إمام أهل البيت عليِّ بن أبي طالب رضي اللَّه عنه لأبي بكر الصديق رضي اللَّه عنه في حروبه ضد أهل الردة ، فقد استشار أبو بكر رضي اللَّه عنه عليًّا رضي الله عنه في شأن قتال من ارتدَّ بعد وفاة النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم ومنع الزكاة ، فقال أبو بكر لعلي رضي اللَّه عنهما : ما تقول يا أبا الحسن ؟ قال : أقولُ : إنك إن تركت شيئا مما كان أخذه منهم الرسول صلى اللَّه عليه وآله وسلم فأنت على خلاف سنة الرسول صلى اللَّه عليه وآله وسلم .

فقال أبو بكر : أما لئن قلت ذاك لأقاتلنهم وإنْ مَنَعُوني عقالاً »[١] .

ومن الدَّلائل الساطعة على إخلاصه رضي اللَّه عنه لأبي بكر ونصحه للإسلام والمسلمين وحرصه على بقاء الخلافة واجتماع شمل المسلمين ما جاء من موقفه من توجَّه أبي بكر الصديق رضي اللَّه عنه بنفسه إلى ذي القصة وعزمه على محاربة المرتدين .

فعن ابن عمر رضي اللَّه عنهما قال : « لما برز أبو بكر إلى ذي القصة واستوى على راحلته أخذه علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه يقول : أقولُ لك ما قال رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم يوم أُحُد : « لم سَيْفَك وَلَا تَفْجَعْنَا بِنَفْسِكَ ، وَارْجِع إلى المدينة ، فواللَّه لئن فُجِعْنَا بِكَ لا يَكون للإسلام نِظامٌ أبَدًا »[٢] . فرجع الصديق رضي اللَّه عنه أخذا بنصح الأمين المُخْلِص علي رضي اللَّه عنه .

وبعد هذا كله يأتينا من يكرر عبارات الظلم والجور فيقول : « انهم كانوا يسمون القبائل التي رفضت خلافة أبي بكر باسم المُرتدين ظلماً وعدواناً »[٣] .

فمن هم الذين كانوا يطلقون هذه التسمية ؟ صِفُوهم لنا ، لماذا

---

(١) « الرياض النضرة » لمحب الطبري (ص ٦٧٠) « أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب » للدكتور علي الصلابي حفظه الله (ص١٤٤)

(٢) انظر « البداية والنهاية » لابن كثير (٦/٣١٤-٣١٥) .

(٣) « كامل النجار وجريمة الارتداد » لنبيل الكرخي (٤٨) .

لم تسموهم ؟ وعلى أي برهان ودليل يعتمدون ؟ إنه ليس لديهم إلا الكذب والظلم والجور في إطلاق الأحكام ومحاكمة التاريخ بهذه الطريقة السقيمة التي لا تمت للبحث العلمي بصلة .

* **وكذا قِتَالُ أميرِ المؤمنينَ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنه للخوارجِ** ؛ تحقيقًا لنبوءةِ النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم فيهم ، وطاعةً لأمرهِ بقتالِهم ، فحوّلوا تلكَ المناقبَ العظيمةَ لعَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنه ، وحِنْكَتَهُ في الحُكْمِ والإدارة إلى سَيِّئَاتٍ ، وقِصَّةُ عبدِاللَّه بنِ عَبَّاسٍ الذي بَعَثَهُ الإمامُ عَلِيٌّ رَضِيَ اللهُ عنهما للخوارجِ مِنْ أوضحِ الدلائلِ على ما ذكرنا[١] .

* **وأيضا : تَنازُلُ الإمامِ الحَسَنِ رَضِيَ اللهُ عنه عنِ الخِلَافَةِ لمعاويةَ رَضِيَ اللهُ عنه** ؛ تحقيقًا لنبوءةِ النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم بالإصلاحِ ، وحِفظًا لدماءِ المُسلمينَ ، وجمعًا لشملِهم ؛ فقُلبتْ هذه المآثرُ والفضائلُ إلى سيئاتٍ ، حَتَّى قدحَ (بعضُهم) في سَيِّدِ شَبَابِ أهلِ الجنَّةِ الحَسَنِ رَضِيَ اللهُ عنه وأطلقوا عليه لَقَبَ : « مُذِلُّ المؤمنينَ »[٢] ، تَعييرًا وتَهَكُّمًا عياذًا باللَّه مِنَ الخُذلانِ

---

(١) انظر « تاريخ ابن خلدون » (١٧٦/٢) .

(٢) راجع : « السير » للذهبي (٣ / ١٤٧ ، ٢٧٢) . وراجع النص في كتاب « تحف العقول عن آل الرسول » ص ٣٠٨ لابن شعبة الحراني .

والحرمانِ ، وتَجاهلَ هذا الخاسرُ مَدْحَ النَّبيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم لِفْعْلِ الحَسَنِ ، بقولهِ : « إنَّ ابني هذا سَيِّدٌ ، ولعَلَّ اللهَ أنْ يُصْلِحَ به بين فئتينِ عظيمتينِ مِنَ المسلمينَ »[١] وقد كان هذا .

- وكذلك جَمْعُ الخليفةِ الثالثِ عُثْمَانَ الشَّهيدِ الصَّابرِ رَضِيَ اللهُ عنه للقرآنِ الكريمِ ؛ هذه المنقبةُ العظيمةُ حُوِّلَتْ وقُلِبَتْ - أيضًا - إلى مَثلبةٍ وطَعنٍ فيه ، مع أنَّ الأُمَّةَ إلى يومنا هذا يصفون هذا الفعلَ المباركَ المُوَفَّقَ بأنه فضيلةٌ كُبَرى ومِنَّةٌ عُظَمى على الإسلامِ والمُسلمينَ لا يعلمُ قدرَ عِظَمِها إلَّا اللهُ تعالى ،ثم العالمونَ .

ولذلك كان علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه ينهى من يعيب على عثمان رضي اللَّه عنه ويقول : « يا أيها الناس لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيرا ، فواللَّه ما فعل الذي فعل - أي في المصاحف - إلا عن ملأ منا جميعا . أي الصحابة . : واللَّه لو وليت لفعلت مثل ما فعل »[٢] .

وغير ذلك كثيرٌ مما يطولُ ذكرُهُ مِنَ الطَّعنِ وقلبِ الحقائقِ في حَقِّ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، وإنما ضربنَا بعضَ الأمثلةِ للتوضيحِ والبيانِ ، وليحذرَ القارئُ للتاريخِ مِنْ هذه الطرقِ

---

(١) أخرجه الإمامُ البُخاريُّ في « صحيحه » (رقم ٢٧٠٤) .

(٢) « فتح الباري » لابن حجر وقال (١٨/٩) : « إسناده صحيح » ، و« أسنى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب » للدكتور علي الصلابي (ص ١٩٠) .

والمناهجِ المتبعةِ مِنْ قبل البعضِ ، هداهمُ اللهُ للحقِّ.

القسم الثالث : أن يكونَ أصلُ القصةِ والحديثِ صحيحًا ، لكن (البعضَ) يزيدُ عليها الشيءَ الكثيرَ ، حتى تتحولَ مِنْ بضعِ كلماتٍ لا تتعدَّى الصفحةَ الواحدة إلى كِتَابٍ كاملٍ فيه مِنَ الأباطيلِ والأكاذيبِ الشيءُ الكثيرُ ، مثلَ :

(أ) - حادثة السَّقِيفَةِ ، فهو في الأصل حديثٌ لا يتجاوزُ الصفحةَ ورواها بعضُهم فزادَ فيها نصوصًا موضوعةً تُخالفُ الروايةَ الصحيحةَ ، ثُمَّ تلَقَّفها بعض المغرضين وألَّفَ فيها كِتَابًا كَاملاً ، بقصدِ الطَّعْنِ في الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، كما فعل الجوهري في كتابه « السقيفة »[1] ، وغيره ممن ألف الكتب في شأن السقيفة وأدخل فيها الأكاذيب.

(ب) - وكذلك حديث (رزية الخميس)[2]، وغيرها الكثير .

فعلى القارئ للتاريخ أن يكون على حذرٍ مِنْ هذا ، وأن يميِّزَ بين أصلِ القصةِ وبين ما زِيدَ عليها . وغالبًا ما تجدُ أنَّ أصلَ القصة موجودٌ في مصادرَ موثَّقةٍ وبأسانيدَ صحيحةٍ ، والزيادات مأخوذةٌ مِنْ مصادرَ غير موثقة وبأسانيد باطلة وربما بلا أسانيد أصلاً .

---

(١) سوف يأتي الكلام حول هذا الكتاب ص (٨٦ - ٨٩) .

(٢) انظر في بيان مفهوم حديث رزية الخميس وشرحه وجمع طرقه والرد على الشبهات المثارة حوله كتاب « العقد النفيس بدراسة حديث الخميس » .

ولا شك أنَّ هذه الزيادات المنكرة لَعِبَتْ وما زالت تَلعبُ دورًا مُهِمًّا في ضياعِ الحقائقِ واختلاطِها على كثيرٍ مِنَ الناسِ ، مما جعلَ بعضَهُم يَرسمُ صورةً مشوَّهةً للتاريخ ، ويصدرُ أحكامًا ظالمةً على رموزِ الأُمَّةِ الإسلاميةِ بسببِ هذا التّزويرِ .

القسم الرابع : أن يكونَ الخبرُ أوِ الحديثُ سَنَدَهُ صحيحًا، ولم يَعْتَرِهِ زِيَادةٌ أو نقصانٌ ، ويكونَ في الخَبَرِ شَيْءٌ مِنَ الأخطاءِ التي تقعُ مِنْ صَحَابيٍّ كونه غيرَ معصومٍ كبقيَّةِ النَّاسِ في كُلِّ زَمانٍ ومكانٍ .

فنقول : مَنْ ذَا الذي مَا سَاءَ قَط ؟ ومَنْ لَهُ الْحُسْنَى فَقَطْ ؟

إنَّ الاعتقادَ الصّحيحَ في الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ؛ أنهم بشرٌ يُصيبونَ ويُخطئونَ ، وتعتريهم الغفلةُ والنسيان كسائرِ بني الإنسانِ لا ندَّعي لهمُ العصمةَ مِنَ الذنوبِ[1] ، فالواجبُ ذِكْرُ مَحاسنِهم والتجاوزُ عن مساوئِهم ، فواللَّه ! لو قَارَنَّا هذا الخطأَ بما لديهم مِنْ حسناتٍ وأعمالٍ صَالحاتٍ من البَذْلِ والجِهادِ في سبيلِ اللَّه تعالى

---

(١) ولا يتعارض ذلك مع القول بعدالة الصحابة ، فيجب التفريق بين العدالة والعصمة فالعدالة ليس المقصود بها عدم وقوع الصحابة في الذنوب والخطايا ، هذا لم يقله أحد من العلماء أبدا ، وهذا الأمر لا يكون إلا لمعصوم ، إذن العدالة شيء والعصمة شيء آخر ، العدالة تعني قبول روايات الصحابة رضي الله عنهم من غير طلب التزكية ، ولا تكلف في البحث عن أسباب عدالتهم ، فالقرآن قد زكاهم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم كذلك انظر : « اعتقاد أهل السنة في الصحابة » للوهيبي (ص٩٣) ، و « المنهج في التعامل مع روايات ما شجر بين الصحابة » للدكتور محمد أبي الخيل (ص ٤٩) .

ونُصرةِ دينهِ ؛ لكانتْ كَحَبةِ رَملٍ في كُثْبان الرِّمالِ ، أو كقطرةِ ماءٍ في عبابٍ .

فإذا صحت الرواية في ميزان الجرح والتعديل ، وكان ظاهرها وقوع الخطأ والزلل ، فليلتمس المسلم لها أحسن المخارج والمعاذير ، قال ابن أبي زيد القيرواني رَحِمَهُ اللَّهُ : « والإمساك عما شجر بينهم ، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج ويظن بهم أحسن المذاهب »[١] .

وقال ابن دقيق العيد : « وما نقل عنهم فيما شجر بينهم واختلفوا فيه ، فمنه ما هو باطل وكذب ، فلا يلتفت إليه ، وما كان صحيحًا أولناه تأويلا حسنا ؛ لأن الثناء عليهم من اللَّه سابق ، وما ذكر من الكلام اللاحق محتمل للتأويل ، والمشكوك والموهوم لا يبطل المحق المعلوم »[٢] .

وقال الآمدي : « الواجب أن يحسن الظن بأصحاب الرسول وأن يكف عما جرا بينهم وألا يحمل شيء مما فعلوه أو قالوه إلا على وجهة الخير وحسن القصد وسلامة الاعتقاد وأنه مستند إلى الاجتهاد لما استقر في الأسماع وتمهد في الطباع ووردت به

---

(١) « مقدمة رسالة أبي زيد القيرواني » بشرح صالح الأبي الأزهري ص (٢٣) .

(٢) « أصحاب رسول الله ومذاهب الناس فيهم » لعبد العزيز العجلات (ص٣٦٠)

الأخبار والآثار متواترة وآحاد من غرر الكتاب والسنة واتفاق الأمة على مدحهم والثناء عليهم بفضلهم مما هو في اشتهاره يغني عن إظهاره وأن أكثر ما ورد في حقهم من الأفعال الشنيعة والأمور الخارجة عن حكم الشريعة فلا أصل لها إلا تخرُّصات أهل الأهواء وتصنعات الأعداء . . . » ، إلى أن قال : « وما ثبت نقله ولا سبيل إلى الطعن فيه فما كان يسوغ فيه الاحتمال والتأويل فيه بحال فالواجب أن يحمل على أحسن الاحتمالات وأن ينزل على أشرف التنزيلات وإلا الكف عنه والانقباض منه ، وأن يعتقد أن له تأويلا لم يوصل إليه ولم يوقف عليه إذ هو الأليق بأرباب الديانات وأصحاب المروءات ، وأسلم من الوقوع في الزلات ، ولكون سكوت الإنسان عما لا يلزمه الكلام فيه أرجى له من أن يخوض فيما لا يعنيه لا سيما إذا احتمل ذلك الزلل والوقوع بالظن والرجم بالغيب في الخطل »[1] .

ومما يدعو للأسف ؛ أنّ هؤلاء المغرضين يُضَخِّمون هذه الأخطاءَ حتى صار شُغْلُهم الشاغل البحث والتنقيب عنها بكلِّ سَبيلٍ لغرضٍ في نفسِهِ ، وكأنها القضيةُ الفاصلة بين الحقِّ والباطلِ ، مَنْ عرفها كان مؤمنًا ومَنْ أنكرها كان كافرًا أو منافقا !! ولا حولَ ولا قوةَ إلا باللَّه .

---

(١) « غاية المرام » (ج١ ص٣٩٠) .

إنّ غيابَ المعلوماتِ الدقيقة الموثقة عما جرى بين الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم ؛ يفرضُ علينا أن نتعاملَ مع تاريخِهم معاملةَ مَنْ زَكَّاهُمُ اللهُ تعالى في كتابهِ الكريم ، هذا هو الأصلُ الأصيلُ ، فإن عجزَ الباحثُ والقارئُ عن أنَ يجدَ سندًا صحيحًا لرواية ما ؛ فعنده أصلٌ عامٌ يجبُ أن يتّبعَهُ ، وهو ثناءُ اللَّه سُبْحَانَهُ وتعالَى على ذلك الجيلِ الذي صَحِبَ رَسُولَ اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، وجاهد معه لإقامة الدين ، وما كان اللهُ ليثني على قومٍ يعلمُ أنهم لن يكونوا أهلاً لهذا الثناءِ مستقبلاً ، كيف وهو العليمُ الخبيرُ ؟!

مع اعتقادنَا أنهم بشرٌ يتطرقُ إليهم الخطأُ والوهمُ والتقصيرُ شأنهم في ذلك شأن بني البشر .

لكن اتهامَهم بالسُّوءِ ، والتحاملَ عليهم ، ورميَهُم بالنِّفاقِ وحبِّ السُّلْطَةِ وغيرِ ذلك ؛ هو مِنَ التَّأَلّي على اللَّه ومنازعته في صفةٍ مِنْ صفاتهِ تبارك وتعالى ، إذ إنَّ الجَزمَ بهذه الاتهامات يتوقفُ على عِلْمِ الغَيْبِ الذي استأثرَ به اللهُ العليمُ الخبيرُ ، فَلا يُطْلِعُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا .

فيجبُ علينَا أن نحذرَ مِنَ الانزلاقِ وراءَ هذه الرواياتِ التي روَّجَ لها بعضُ المستشرقينَ[1] وأصحابُ الأهواءِ الذين صَوَّروا الخلافَ

---

(١) مِنَ المستشرقين الذين صوّبوا سهامهم لتُراثِ المسلمين تاريخًا وعقيدًة : (أ ج أربري – د) ، و : (د . مرجليوث) ، و (ج . فينسنك) ، و (ماكدونالد) ، و (زويمر) ، و (جولد زيهرغ) ، و (فون جرونباوم) ، وغيرهم وقد أجاد في كشف مخططات هؤلاء الكثير =

الذي وقعَ بَيْنَ الأَصْحَابِ رَضِيَ اللهُ عنهم - اعتمادًا على رواياتٍ وَاهِيَةٍ ضعيفةٍ أحيانًا ، وبسوءِ نِيَّةٍ أحيانًا أخرى - إلى صُورٍ بِشِعَةٍ تجعلُ منهم متصارعينَ ، لا يختلفونَ عن طُلَّابِ الكُراسي وعُشَّاقِ الزَّعامَةِ !!

فحَريٌّ بكُلِّ غيورٍ أن يحرصَ على التَّمحيصِ والتثبت مِنَ الأخبار فواللَّه ! إنه ليكفينا القليلُ مِنَ التَّاريخِ مِمَّا صَحَّتْ أَسانيدُه ، وخلا مِنَ التَّنَاقُضِ والتَّضَارُبِ ، فهذا خَيْرٌ مِنْ أنْ يبقَى تاريخُنَا مَحشوًّا بالكثيرِ مِنَ الأكاذيبِ والافتراءاتِ ، نهبًا لكلِّ مَنْ أَرَادَ أن يشيعَ الفتنة في صفوفِ الذين آمنوا ، وأنْ ينالَ مِنْ مَكانةِ ذلك الجيلِ الفَريدِ ، الذي شَهِدَ نورَ النُّبُوَّةِ واتصالَ الأرضِ بالسماءِ ، وجَاهَدَ بكُلِّ ما يَمْلِكُ لإعلاءِ هذا الدينِ ونشْرِهِ في سائرِ البقاعِ .

ويَجبُ علينا أَلَّا نقبلَ مِنْ هذا التُّراثِ إِلَّا ما صَحَّتْ نسبَتُهُ إلى أصحابهِ ، مِنْ قولٍ أو فعلٍ ، بعيدًا عن هَالَةِ « التّقديسِ » ورُوحِ « التّضخيمِ » ، والمغالاةِ في قيمتِها أوِ التَّنقصِ منها .

فأهلاً بالحقائقِ النَّاصِعَةِ ولو كانتْ قليلةً ، وبُعْدًا وسُحقًا

= من العلماء والكتاب من أمثال الأستاذ يوسف العظم في كتابه المفيد « تاريخنا بين تزوير الأعداء وغفلة الأبناء » دار القلم ، وكذا مصطفى السباعي في كتابه القيم « الاستشراق والمستشرقون » دار البيان ، وأخيراً الدكتور حامد الخليفة في كتابه « الموقف من التاريخ الإسلامي » دار القلم .

للأكاذيبِ والخرافاتِ والأساطيرِ وقَواميسِ المنَاقِبِ والمثَالِبِ[١] مهما تَعَدَّدَتْ مصادرُها ومواردُها ، لأنها لا تقوى أمامَ موازين التمحيصِ الصارمة ، ومطارق الحَقِّ القاهرة[٢] .

والعجبُ كلّ العجبِ ممن يُقَدِّمُون منهجية البحث العلمي في أمور وافقت حاجة في نفوسهم وينسفونها في باقي الأمر ، كما فعل مرتضى العسكري في كتابه « عبداللَّه بن سبأ » فهو ينكر حقيقة ابن سبأ ويتعذر بالحقائق مع أنها ثابتة لكن إذا جاء الحديث عن الصحابة فكل شيء مقبولٍ سواء كان ضعيفًا أو موضوعًا طالما أنه يؤدي الغرض الذي يرتضيه وقس على هذا فأين الدقة التي ينادي بها هؤلاء ؟ وأين تلك المنهجية العلمية التي يرفعون شعارها لماذا لا تنسحب على باقي الأخبار التاريخية والأحداث المُهِمَّة في صدر الإسلام ؟!

ألم يقل الطباطبائي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُوْلَٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ

---

(١) برزت (الشعوبية) بُعَيْدَ عصر الفتوحات ، كردةِ فعلٍ عنصرية انتقامية من العربِ حَملةِ الإسلامِ ، فتبارى بعض ذوي الأهواء والبِدَعِ وصنفوا كتبًا في مثالب (العرب) ، ورُدَّ عليهم بالتصنيف في مثالب (الفرس والعجم) ، وعليه ؛ فلا ينبغي الاعتناء بهذا التراث الحاقد أو اعتماده ؛ لغيابه عن الموضوعية وروح البحث العلمي وحقيقته . انظر كتاب : « الشعوبية عدو العرب الأول » لخير الله طلفاح . مطبعة المعارف بغداد .

(٢) « أحداث وأحاديث فتنة الهرج » للدكتور عبد العزيز دخان .

مَسْئُولًا ﴾ [الإسراء : ٣٦] قال : « والآيةُ تنهى عن اتِّبَاع ما لا علم به، وهي لإطلاقها تشملُ الإتباع اعتقادا وعملا، وتتحصل في مثل قولنا: لا تعتقد ما لا علم لك به ولا تَقُل ما لا علم لك به ، ولا تفعل ما لا عِلْمَ لَكَ به ؛ لأن في ذلك كله اتباعًا وفي ذلك إمضاءٌ لما تَقْضي به الفطرة الإنسانية وهو وُجُوب اتباع العلم والمنع عن اتباع غيره فإن الإنسان بفطرته الموهوبة لا يريدُ في مسير حياته باعتقاده أو عمله إلا إصابة الواقع والحُصُول على ما في متن الخارج والمعلوم هو الذي يصح له أن يقول : انه هو، وأما المضنون والمشكوك والمَوهوم فلا يصح فيها إطلاقُ القول بأنه هو فافهمْ ذلك »[١] .

ويقول حسن كاشف الغطاء : « وأما ما لم يَرِدْ فيه نصٌّ يتبدلُ الحكمُ بتبدله بالخصوصِ فيبقى على القاعدةِ من أصل عدم الصِّحة »[٢] .

(١) « تفسير الميزان » (٩٢/١٣) .

(٢) « شرح مقدمة كشف الغطاء ـ البحث السابع والأربعون » .

البَابُ الثَّالِثُ

قَوْلُ عَدٍ فِي رَدِّ الشُّبُهَاتِ حَوْلَ آلِ البَيْتِ

ينبغي على المسلمِ الحصيفِ الحَذَر مِنْ ستةِ أُمورٍ مهمَّةٍ تَتعلَّقُ بتاريخِ آلِ البَيْتِ رَضِيَ اللهُ عنهم :

الأمر الأول : أنَّ مكانةَ آلِ البَيْتِ الرفيعةِ قد سهَّلتْ على بعضِ أعداءِ الدين التَّسَلُّلَ بينَ المسلمينِ ، وذلك برفعِ شعارِ مَحَبَّةِ آلِ البَيْتِ وموالاتهم ، ووضعِ الأحاديثِ في فَضلِهِم ، وكَنتيجةٍ حَتميةٍ لِتَقَبُّلِ الناسِ لفضائلِ آلِ البَيْتِ ومحبتِهم لهم بوجهٍ عَامٍّ ؛ فإنَّهم تقبَّلوا تلكَ الأحاديثَ الموضوعةَ دون نَقْدِها وتَمحيصِها ولذلك نجد أئمة آل البيت رضي اللَّه عنهم يذكرون هذا الأمر بكل جلاء ، وأنها حقيقة وقعتْ فينبغي على محبِ آل البيت الحذر مما وُضعَ على آل البيت من الآثار والأخبار المكذوبة .

فهذا إمامٌ من أئمة آل البيت الكرام رضي اللَّه عنهم وهو جعفر الصادق رحمه اللَّه ورضي عنه يقول : « إن الناس أولعوا بالكذب علينا »[(١)] .

وقد أطلقها رَحِمَهُ اللهُ مدويةً فقال : « إنا أهل بيت صادقون لا نخلو من كذاب يكذب علينا فيسقط صدقنا بكذبه علينا عند الناس »[(٢)] .

واستمع إلى شريك بن عبد اللَّه القاضي يصف القوم الذين

---

(١) « بحار الأنوار » للمجلسي (٢٤٦/٢) .

(٢) « جامع الرواة » لمحمد الأردبيلي الحائري (٢٢١/٢) و « كليات في علم الرجال » لجعفر السبحاني (ص ٢٦) .

التصقوا بجعفر ، وادّعوا الرواية عنه : « قال أبو عمر الكشي : قال يحيى بن عبد الحميد الحماني - في كتابه المؤلف في إثبات إمامة علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه - قلت لشريك : إنَّ أقوامًا يزعمون أن جعفر بن محمد ضعيف الحديث ، فقال : أخبرك القصة ، كان جعفر بن محمد رجلاً صالحًا مسلمًا ورعًا فاكتنفه قوم جهال يدخلون عليه ، ويخرجون من عنده ، ويقولون : حدثنا جعفر بن محمد ، ويُحَدِّثُون بأحاديث كلها منكرات كذب موضوعة على جعفر ، ليستأكلوا الناس بذلك ، ويأخذوا منهم الدراهم ، كانوا يأتون من ذلك بكل منكر ، فسمعت العوام بذلك ، فمنهم من هلك ، ومنهم من أنكر »[١] .

وقال الإمام جعفر الصادق رَحِمَهُ اللَّهُ كذلك : « كان المغيرة بن سعيد يعتمد الكذب على أبي ، ويأخذ كتب أصحابه ، وكان أصحابه المستترون بأصحاب أبي ، يأخذون الكتب من أصحاب أبي فيدفعونها إلى المغيرة ، فكان يدس فيها الكفر والزندقة ، ويسندها إلى أبي ، ثم يدفعها إلى أصحابه ويأمرهم أن يبثوها »[٢] .

---

(١) « رجال الكشي » (ص٢٠٨-٢٠٩) و « بحار الأنوار » للمجلسي (٢٥/٣٠٢-٣٠٣) .

(٢) « الحدائق الناضرة » ليوسف البحراني (١/٥٠) « بحار الأنوار » للمجلسي (٢/٢٥٠) .

الأمر الثاني : أنَّ الأحاديثَ المكذوبة الموضوعة في فضائلِ آلِ البَيْتِ رضوانُ اللَّه عليهم ، هي تماماً مثلَ ما رُوِيَ في فضائلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم حَذْوَ الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ - تفوقُ بعشرات المرات عددَ الأحاديثِ الصَّحِيحَةِ في فضائلِهم ، لهذا لا يجبُ قبولُ أحاديثِ الفضائلِ وإشاعتها والمغالاة فيها إلَّا بعدَ الكَشْفِ عن أَسانيدِها والتَّثَبُّتِ مِنْ صِحَّتِها .

الأمر الثالث : أن الفضائلَ الثابتةَ في حقِّ آلِ البَيْتِ لا تَعنِي انفرادَهم وتخصيصَهُم بتلكَ الفضائلِ الواردةِ دونَ غَيْرِهم ، تطبيقًا للقاعدةِ التي تقولُ : « الاختصاصُ بالمَكْرَمَةِ لا يَعنِي نَفيَها عن الغيرِ »[(١)] .

فلو قُلنا : إنَّ النَّبِيَّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم قال في حَقِّ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنه - وهو مِنْ آلِ البَيْتِ - : « لأُعْطِيَنَّ هَذِهِ الرَّايَةَ رَجُلًا يَفْتَحُ اللهُ علَى يَدَيْهِ ، يُحِبُّ اللهَ وَرَسُولَهُ ، ويُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ »[(٢)]

(١) انظر : « حوارٌ مع فضل الله » لهاشم الهاشمي (١١٦) ، و « الإمام المهدي » لمحمد كاظم القزويني (٥٢٧ - الطبعة الثالثة) .

(٢) مُتَّفَقٌ عليهِ مِنْ حديثِ سَهْلِ بنِ سَعْدٍ : « صحيح البخاري » (رقم ٢٩٤٢) ، و« صحيح مسلم » (رقم ١٨٧٢/٤ و (٣٤/٢٤٠٦) واللفظُ لمسلم ، ورواه غيرُ صحابيٍّ عندهما . فانظر أخي المُنصِف : ها همُ الصَّحابةُ والشَّيخانِ صاحبا =

هل يُؤخذُ مِنْ هذا الحديثِ أنَّ هذه المَكْرَمَةَ منتفيةٌ وممنوعةٌ على الباقينَ مِنْ آلِ البَيْتِ ، وأنَّ الحَسَنَ والحُسَيْنَ لا يُحِبُّهُ اللهُ وَرَسُولُهُ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ؟!

بالطَّبعِ لا ، بلْ هُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أهلِ الجنَّةِ ولَا شَكَّ في مَحَبَّةِ اللهِ ورَسُولِهِ لهما ، وإنما غاية ما في الأمرِ أنَّ اللهَ تعالَى شَرَّفَهُ ورفعَ قَدْرَه بتخصيصِه بالذِّكْرِ ، فمثلًا :

قال اللهُ تعالى عن آلِ البَيْتِ : ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ﴾ [الأحزاب : ٣٣] .

وقال عن الصَّحَابَةِ : ﴿ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ ﴾ [المائدة : ٦] .

فالتَّطْهيرُ شَامِلٌ لجميعِ المؤمنينَ ، ولكنَّ اللهَ خَصَّ أهلَ البَيْتِ بالذِّكْرِ لفضْلِهِم ، وعلى هذا فَقِسْ ، ولا شك أن بعض آل البيت رضوان اللَّه عليهم لهم خصائص وميزات لا يشاركهم فيها أحد

= « الصحيحينِ » وأهل السُّنّةِ والجماعةِ ؛ ها هم يروونَ فضائلَ عَلِيٍّ وسائرِ آلِ البَيْتِ ، ليس كما يزعمُ البعضُ ـ ومنهم مؤلف كتاب « المراجعاتِ » ـ أنَّ الصحابةَ والشيخينِ يتعمدونَ إغفالَ ما جاء من المرويات في فضائلِ الآلِ ولو أردنا جمع وتقصي ما نقلهُ الصحابة وأهل السنة من فضائلٍ لآل البيت رضوان الله عن الجميعِ لما وسع ذلك هذا الكتاب ولا أضعاف أضعافه ولعلَ الله ييسر ذلك قريباً . وانظر طرفًا من هذا الثناء المتبادل في إصدار المبرَّة « الثناء المتبادل بين الآل والأصحاب » .

كما أن لبعض الصحابة رضوان اللَّه عليهم خصائص وميزات لا يشاركهم فيها أحد فوجب إعطاء كل ذي حق حقه والأمر نفسه مع حديث الكساء المشهور ففيه مَنْقَبة عظيمة لبعض آل البيت رضي اللَّه عنهم من إدخال بعض سادة آل البيت كعلي وفاطمة والحسن والحسين ، وهم من أقرباء الرسول صلى اللَّه عليه وآله وسلم الذين لم يكونوا يساكنونه في بيته الكريم في حكم الآية الكريمة ، فلا يفهم لا من قريب ولا من بعيد من هذا الحديث قصر مفهوم آل البيت على علي وفاطمة والحسن والحسين رضي اللَّه عنهم وحشرنا معهم ، ولا يفهم من هذا الحديث كذلك دخول البعض وخروج الآخر ، فليس من شرط دخول هؤلاء خروج أمهات المؤمنين منه رضي اللَّه عنهم جميعا ، ورحمة اللَّه وسعت كل شيء ، فلن تضيق بأحد من أجل أحد ، فلو قال قائلٌ وله عشرة من الإخوة : عمر وعلي وخالد إخوتي . هل يعني هذا أن السبعة الباقين ليسوا إخوة له ؟ وهذا يَرِدُ في كلام العربِ بكثرةٍ بل حتى في القرآن الكريم ، مثل قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ [التَّوْبَةِ : ٣٦] ، أي ذلك من الدين القيم ، وليس الدين القيم مقصورا على عدة شهور وكون أربعة منها حرم ، فكذلك قوله صلى اللَّه عليه وآله وسلم في

حديث الكساء : « هؤلاء أهل بيتي » .أي من أهل بيتي كما بيَّنا . ولنا كذلك أن نقولَ : إذا كان حديث الكساء يمنع دخول أحد من آل بيت النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم مع هؤلاء الأربعة رضي اللَّه عنهم ، فكيف دخل علي بن الحسين ومحمد الباقر وجعفر الصادق وغيرهم من بقية العترة الكرام ، وهؤلاء بلا شك لم يكونوا موجودين أصلا حين وقوع حادثة التجليل بالكساء[١] .

الأمر الرابع : أنَّ الاعتمادَ على النَّسَبِ وحدَه لا يكفي .

فإنَّه كما يجبُ علينا محبَّةُ (آحادَ آلِ البَيْتِ) ؛ لإيمانهِ باللَّه تعالى ونَسَبِهِ وقَرَابتِهِ مِنَ النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، فإنه يَجِبُ علينا أيضا أن نُبغَضَهُ بِمقدارِ مَعصيتهِ ، شَأْنُهُ شَأْنَ آحادِ الأُمَّةِ ، و « مَنْ بَطَّأْ بهِ عَمَلُهُ لم يُسْرِعْ به نَسَبُهُ »[٢] .

الأمر الخامس : حَصْر آلِ الرَّسُولِ صلى اللَّه عليه وآله وسلم في عَلِيٍّ وفَاطِمَةَ والحَسَنِ والحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، وفي تِسْعَةٍ مِنْ أبناءِ الحُسَيْنِ فقط ؛ لا يَصِحُّ بِحالٍ ، وهذا الحصر يخالفُ الحقيقةَ .

---

(١) انظر « آية التطهير » لعبد الهادي الحسيني (ص٢٠) .

(٢) جزء من حديث شريف : رواه مسلم : باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه برقم (٢٦٩٩) .

وفيه غُبْنٌ لكثيرٍ مِمَّنْ هُمْ مِنْ آلِ البَيْتِ النَّبَوِيِّ الشَّريفِ ، وفيه حرمانُهم مِنْ هذه النِّسْبَةِ الطَّاهرةِ ، ومما يَترتَّبُ عليها مِنْ حُقوقٍ : تَعبُّدِيَّةٍ واعتباريَّةٍ ومَاليَّةٍ لهم وعليهم ارتضاها اللهُ تعالى لهم وقدَّرها عليهم ، ليس هذا موضع بسطها .

ومما لا شَكَّ فيه أنَّ قَصْرَ القُرْبَةِ على المذكورين رَضِيَ اللهُ عنهم ؛ يُفضي لا مَحَالةَ إلى تَقليلِ نَسْلِ رَسُولِ اللهِ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ولا يتصورُ أن يُقْدِمَ على هذا الأمر أحد .

ويَحقُّ لنا أن نسألَ هؤلاء :

- أَيْنَ أَعمامُ رَسُولِ اللَّه صلى اللَّه عليه وآله وسلم ؟

- أليسَ حَمْزَةُ رَضِيَ اللهُ عنه مِنْ أبناءِ عبدِ المُطَّلِبِ ؟

- أين ذِكْرُ فَضائلهِ ؛ أليس هو أَسَدُ اللهِ وأَسَدُ رَسُولِهِ ، وشَهيدُ أُحُدٍ وفارسُ بَدْرٍ ؟ وعندما استشهدَ حَزَنَ عليه النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم حُزنًا شَديدًا لَمْ يُعْهَدْ عليه مِنْ قبلُ .

- أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم : « سَيِّدُ الشُّهَدَاءِ عندَ اللَّه يومَ القيامةِ حَمْزَةُ »[1] ؟

---

(١) أخرجه الحاكمُ في « المستدرك » (١٢٠/٢) وقال : « صحيحُ الإسنادِ » . ورَدَّهُ الذهبيُّ في « التلخيص » . وقد صحَّحَهُ المُحَدِّثُ الألبانيُّ لطُرُقِهِ وشَاهدِهِ في « السلسلة الصَّحِيحَةِ » (٧١٦/١ رقم ٣٧٤) .

- أليس العَبَّاسُ رَضِيَ اللهُ عنه مِنْ أبناءِ عبدِ المُطَّلِبِ ، وقد شَهِدَ فَتْحَ مَكَّةَ ، وثَبَتَ يومَ حُنَيْنٍ مع الثَّابِتِينَ ؟

- أَلَمْ يُرْوَ : « إنَّ العَبَّاسَ مِنِّي وأَنَا مِنْهُ »(١) ؟

- أَلَمْ يَقُلْ أيضًا صلى اللَّه عليه وآله وسلم : « يا أيها الناسُ ! مَنْ آذَى عَمِّي فَقَدْ آذَانِي ؛ فإنَّما عَمُّ الرَّجُلِ صِنوُ أَبيهِ »(٢) ؟

- أين أبناءُ أَعْمَامِ النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ؟

- أليس جَعْفَرٌ الطَّيارُ رَضِيَ اللهُ عنه صاحبَ المآثرِ والمحامدِ ؟

- أليس هو الذي قال له النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم : « أَشْبَهْتَ خَلْقِي وخُلُقي »(٣) ؟

- أَلَمْ يَكُنْ أحدَ الأوائلِ السابقين إلى الإسلامِ ؟

- أليسَ هو ممن هاجرَ إلى الحَبَشَةِ ، ولم يزلْ هناك إلى أنْ

---

(١) أخرجه « التِّرْمِذِيُّ » (٣٧٥٩) وقال : « حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ » ، و « النَّسَائِيُّ » (٨/ ٣٣) ، والحاكمُ في « المستدرك » (٣/٣٢٥) وقال : « صحيحُ الإسنادِ » . ورَدَّهُ الذهبيُّ في « سِيَرِ الأعلامِ » (٢/٩٩) بقوله : « إسنادُه ليس بقويٍّ » . وقال في موضعٍ آخر منها (٢/١٠٢) : « عَبْدُالأَعْلَى الثَّعلبيُّ لَيِّنٌ » . وضَعَّفَهُ كذلك المُحَدِّثُ الألبانيُّ في « السلسلة الضعيفة » (٥/٣٤٠ رقم ٢٣١٥) ، والقولُ بضَعْفِ الحديثِ لا ينفي صِحَّةَ معنَاه كما لا يَخفَى ، ويشهد له الحديث الذي بعده .

(٢) أخرجه « الترمذي » (٣٧٥٨) وقال : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » ، و « أحمد » (٤/١٦٥) ؛ وصحَّحَهُ المُحَدِّثُ الألبانيُّ لطرقه وشاهده في « السلسلة الصَّحِيحَةِ » (٢/٤٤٦ رقم ٨٠٦) .

(٣) « صحيح البخاري » (٢٦٩٩) .

هاجرَ النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم إلى المدينةِ ، فقدمَها يومَ فَتْحِ خَيْبَرَ ، فَفَرِحَ به النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم فَرَحًا شَديدًا وقام إليه وعَانَقَهُ وقَبَّلَهُ بينَ عينيه .

ورُوي أنه قال له : « مَا أَدْرِى بِأَيِّهِمَا أَنَا أَشَدُّ فَرَحًا : فَتْحِ خَيْبَرَ ، أَوْ قُدُومِ جَعْفَرٍ »(١) .

- ولما أَرسلَهُ النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم إلى مُؤْتَةَ نائبًا لزيدِ بنِ حَارِثَةَ رَضِيَ اللهُ عنهم أَبْلَى بَلاءً حَسَنًا في سبيلِ اللهِ ، وقاتلَ حَتَّى قُطِعَتْ يَداهُ واستُشهِدَ ، فعوَّضَهُ اللهُ عن يَديْهِ جَناحينِ في الجنَّةِ ، كما أخبرَ الصَّادِقُ المصدوقُ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، فَلُقِّبَ مِنْ حينئذٍ في الدنيا « بالطَّيَّار » ؟

- ولما بلغَ النَّبِيَّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم نَبَأُ استشهادِهِ حَزَنَ عليه حُزنًا شديدًا ، وقال : « دخلتُ الجَنَّةَ البارحةَ ، فنظرتُ فيها فإذا جَعْفرٌ يَطيرُ مع الملائكةِ . . »(٢) ؟

- وقال صلى اللَّه عليه وآله وسلم : « مَرَّ بي جَعفرٌ الليلةَ في مَلأٍ

---

(١) أخرجه البَيْهَقِيُّ في « السنن الكبرى » (١٠١/٧) بإسنادِه إلى الشَّعْبِيِّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم به . وقال : « هَذَا مُرْسَلٌ » .

(٢) الحاكم في « المستدرك » (١٩٦/٣ ، ٢٠٩) وقال : « صحيحُ الإسنادِ » . وصحَّحَهُ الضياء في « المختارة » والمُحَدِّثُ الألبانيُّ في « صحيح الجامع : ٣٣٥٨ » ، انظر « السلسلة الصَّحِيحَةِ » (٢٢٧/٣ تحت رقم ١٢٢٦) .

مِنَ الملائكةِ ، وهو مخضبُ الجناحينِ بالدَّمِ أبيض الفؤاد »[١] ؟

فهذه بعضُ مَنَاقِبِهِ التي تَدُلُّ على عَظيمِ مَكانتِهِ وعُلُوِّ شَأْنِهِ في الدَّارَيْنِ ، فرَضِيَ اللهُ عنه وأرضاه .

- أليس عبدُ اللَّه بنُ عَبَّاسٍ حَبْرَ الأمةِ وترجمانَ القرآنِ ، وكان يُلَقَّبُ بالحَبْرِ البَحْرِ لاتِّسَاعِ عِلْمِهِ ، وكَثْرةِ فَهْمِهِ ، وكَمَالِ عَقْلِهِ وسَعَةِ فضلِهِ ؛ ولِمَا لا ، وقد دعا له النَّبِيُّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم بالفِقْهِ في الدينِ وعِلْمِ التَّأويل[٢] ؟

- وكان ممن شَهِدَ مع عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنه الجملَ وصِفِّينَ ، وقدِ اعترفَ له بهذا الفضلِ كِبارُ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم والتابعين لهم بإحسانٍ ؟

- أين ذُرِّيَّةُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللهُ عنهم وهي كثيرةٌ ؟

- أين بَقِيَّةُ ذُرِّيَّةِ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عنهم ؛ ومنهم حَفيدُهُ شَهيدُ الكوفةِ : زَيْدُ بنُ عَلِيِّ بنِ الحُسَيْنِ ، وسائرُ ذُرِّيَّةِ أولادِهِ ؟

- أين ذُرِّيَّةُ الحَسَنِ رَضِيَ اللهُ عنهم ؟

- أين حقوقُ هؤلاءِ ؟

---

(١) الحاكم في « المستدرك » (٢١٢/٣) وقال : « صحيحٌ على شَرطِ مُسلمٍ » . ووافقهُ المُحَدِّثُ الألبانيُّ في « السلسلة الصَّحِيحَةِ » (٢٢٨/٣ تحت رقم ١٢٢٦) .

(٢) متفق عليه .

- وهل همُ مِنْ آلِ البَيْتِ أم ليسوا منهم ؟
- وإن لم يكونوا منهم ؛ فمَنِ الذي أَخرَجَهم ؟
- وبأيِّ دَليلٍ وحُجَّةٍ تَجرَّأَ على هذه الفعلةِ ؟
- وهل هناك مكيدة وراء هذا الإقصاء ؟[1]

ومناقشة هذا الموضوع وتجليتهِ ليس هذا محله ، ولكن ذكرناه ليتنبهَ القارئُ الكريم إلى أن تاريخَ آلِ البَيْتِ أوسعُ وأكبرُ وأعظمُ مما يَذْكُرهُ البعضُ .

فأهلُ البَيْتِ كُثُرٌ - كَثَّرَهمُ اللهُ وباركَ فيهم - ، وهم مَنْ حُرِّمَتْ عليهمُ الصَّدَقَةُ ، وهم : بنو هَاشِم ، ونِسَاءُ النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم وهُنَّ مِنْ أَهلِهِ بالتبعيةِ لا بالأَصالةِ كما دَلَّ على ذلك عَشَراتُ النصوصِ الثابتةُ الصريحةُ ؛ وذلك أَنَّهُنَّ قَبْلَ اقْتِرَانِهنَّ بالنَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم لم يَكُنَّ مِنْ آلِ بَيْتِهِ والنصوص متواترة في كثير من الكتب والتي تبين ما ذكرنا من عدم حصر آل البيت في علي وفاطمة وبعض ذرية الحسين رضي اللَّه عنهم جميعا ، فقد روى محمد بن سليمان الكوفي « أن حصين بن عقبة سأل زيد بن أرقم : من أهل بيته أليس نساؤه من أهل بيته ؟

قال : إن نساءه من أهل بيته ، ولكن أهل بيته من حرم عليهم

---

(١) انظر « آل البيت وحقوقهم الشرعية » للقاضي الشيخ صالح الدرويش (ص٩-١٢) .

الصدقة بعده فقال له حصين : من هم يا زيد ؟ قال : هم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس »[١]

وكذلك الحلي ذكر ذلك ، وقال عند قوله تعالى : ﴿ وَلِذِي ٱلْقُرْبَىٰ ﴾ [الحَشْر : ٧] : « يعني قرابة النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، وهم آل علي عليه السلام ، وآل العباس رضي اللَّه عنه ، وآل جعفر وآل عقيل رضي اللَّه عنهما ، ولم يشرك بهم غيرهم ، وهذا وجه صحيح يطرد على الصحة لأنه موافق لمذهب آل محمد صلى اللَّه عليه وآله وسلم يدل عليه ما هو مذكور عندهم »[٢] وغيرها من المصادر الكثيرة ، .

روى الصدوق أنَّ علياً عليه السلام قال: « يا رسول اللَّه إنك لتحب عقيلا ، قال : « أي واللَّه ، إني لأحبه حبين : حبا له وحبا لحب أبي طالب له ، وأن ولده لمقتول في محبة ولدك . . » .

إلى أن قال : « إلى اللَّه أشكو ما تلقى عترتي من بعدي »[٣] .

فأدخل عقيلًا وولديه في مسمى العترة الطاهرة .

---

(١) « مناقب أمير المؤمنين (ع) » (١١٦/٢) وأشار إلى هذا الأربلي في كشف الغمة ، وانظر « بحار الأنوار » للمجلسي ٢٣٧/٢٥

(٢) « عمدة عيون صحاح الأخبار » للحلي (٦-٧) .

(٣) « أمالي الطوسي » ص (١٩١) و « بحار الأنوار » للمجلسي (٢٢ / ٢٨٨ ، ٤٤ / ٢٨٧) .

الأمر السادس : كثيرة هي الأقوال المتناثرة بين طيات الكتب المشبوهة والتي تزعم أن آل البيت ظُلموا واضُطهدوا على مر السنين من بعد وفاة النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم ومرورا بعهد الخلفاء الراشدين إلى الدولة الأموية فالعباسية ومَا مِن أحد من سادات آل البيت رضي اللَّه عنهم إلا وقد تعرض للسجن أو القتل أو النفي أو دس السُّم وغيرها من الدعاوى .

وهذا يجاب عنه من وجهين :

الوجه الأول

أن الأصل عند أهل السنة والجماعة والذي لا خلاف فيه فكان إجماعاً بينهم هو توقير آل البيت وإجلالهم ومعرفة فضلهم وقرابتهم من النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم ووصيته فيهم فقد قال صلى اللَّه عليه وآله وسلم: « وأهل بيتي، أذكّركم اللَّه في أهل بيتي، أذكّركم اللَّه في أهل بيتي، أذكّركم اللَّه في أهل بيتي »[(١)] .

فعقيدة أهل السنة في آل البيت رضوان اللَّه عليهم- موجودة في كتبهم: كتب الحديث، وكتب العقائد، وكتب الفقه، وكتب التراجم والسير حيث يذكرها كل صاحب مصنف في الموضع الذي يناسبه، ففي كتب الحديث تجد أبوابًا في فضائلهم، وفي

---

(١) « صحيح مسلم » (ح ٢٤٢٤) .

كتب العقائد تجد أبوابًا في بيان المعتقد فيهم، وفي كتب الفقه تجد أبوابًا فيما يتعلق بهم من أحكام، كتحريم الصدقة عليهم. وكتب التراجم تزدان بذكرهم وتراجمهم وأخبارهم.

فهذا هو الأصل عند أهل السنة وهذا الأصل لا ينخرم ولا ينثلم إلا بدليل بيِّنٍ واضح جلي وإذا استقرأنا التاريخ واستنطقناه وجدنا أن ما يدعيه البعض من استقصاد أهل السنة وحكامهم لآل البيت دعاوى باطلة لا تصح ولا تثبت إلا أن تكون هناك منازعات على الحكم والسلطة كما حصل في ثورة الإمام زيد رحمه اللَّه ورضي عنه وغيره.

ولذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : « وأما من قتل الحسين أو أعان على قتله أو رضي بذلك فعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين »[1] .

فلا يصح أن يشوه المسلم تاريخ آل البيت الناصع ومحبة المسلمين لهم برواية باطلة أو قصة مكذوبة كما يفعل الأصفهاني في كتابه « مقاتل الطالبيين » وعجيب أمر من يعتمد على كتب الأصفهاني ، فكتاب الأصفهاني المُعَنْوَنُ « بمقاتل الطالبيين » كتاب مليء بالأباطيل والأكاذيب التاريخية والتي يعجز أي كاتب

---

(١) « مجموع الفتاوى » (٤٨٧/٤) .

عن إثباتها قبل أن يرمي أهل السنة بهذه الفرية العظيمة.

وكتب التاريخ مشحونة بكثير من الأخبار التي تبين توقير الخلفاء لآل البيت وتقديرهم ومحبتهم :

قال أبو بكر الصديق رضي اللَّه عنه: « ارقبوا محمدًا في أهل بيته »[١] . وقال رضي اللَّه عنه: « والذي نفسي بيده لقرابة رسول اللَّه ﷺ أحب إليَّ من أن أصل من قرابتي »[٢] .

وقال رضي اللَّه عنه مخاطبًا علي وفاطمة رضي اللَّه عنهم جميعا : « واللَّه ما تركت الدار والمال، والأهل والعشيرة، إلا ابتغاء مرضاة اللَّه ومرضاة رسوله ومرضاتكم أهل البيت »[٣] .

حتى إن أبا بكر الصديق رضي اللَّه عنه بعث إحدى زوجاته وهي أسماء بنت عميس إلى بيت علي رضي الله عنه من أجل تمريض ورعاية فاطمة رضي اللَّه عنها حين مرضت بل وشاركت في غسل فاطمة الزهراء وتكفينها[٤] .

---

(١) رواه البخاري (٣٧١٣) باب مناقب الحسن والحسين .

(٢) رواه البخاري ((٣٧١٢) باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ . وانظر : بحار الأنوار (٤٣ / ٣٠١) .

(٣) انظر : « السنن الكبرى » للبيهقي ٣٠١/٦ ، و « البداية والنهاية » لابن كثير ٢٥٣/٥ . وقال ابن كثير : « هذا إسناد جيد قوي » .

(٤) انظر : « الاستيعاب » لابن عبد البر ٣٧٨/٤ و« أسمى المطالب » للصلابي ١٦٠ .

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لفاطمة رضي اللَّه عنهما : « يا بنت رسول اللَّه ما أحد من الخلق أحب إلينا من أبيك وما أحد من الخلق بعد أبيك أحب إلينا منكِ »[١] .

ويكفي أن عمر اختار عليًّا رضي اللَّه عنه ضمن المجموعة التي يكون فيها خليفة المسلمين بعده .

وتزوج بنت عليٍّ : أمَّ كلثوم رضي الله عنها [٢] .

وكذلك الحال مع الخليفة الراشد عثمان بن عفان فسيرته مضيئة بكثير من المواقف المشتركة بينه وبين آل البيت وكيف كان يستشير عليا في كثير من القضايا ، بل يجلي لنا حقيقة هذه العلاقة الحميمة ما قام به علي وأبناؤه رضي اللَّه عنهم من الدفاع عن عثمان يوم استشهاده في داره رضي اللَّه عنه وذلك حبا له وحب عثمان لهم بأن أمرهم بالإمساك عن القتال[٣] .

وذُكِر أن هارون الرشيد جاء إلى قبر النبي ﷺ ومعه موسى بن جعفر ابن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنهم، فجاء هارون الرشيد عند قبر النبي ﷺ يفتخر على الناس،

---

(١) « مصنف ابن أبي شيبة » ٥٦٧/١٤ ، وإسناده صحيح .

(٢) البداية والنهاية (٥ / ٢٢٠) وتاريخ الإسلام للذهبي ١ / ١٦٦ .

(٣) تاريخ دمشق لابن عساكر ١ / ٤٠٢ ﷺ وطبقات ابن سعد ٨ / ١٢٨ .

فقال : السلام عليك يا ابن عم ـ لأنه من نسل العباس بن عبد المطلب فجاء موسى بن جعفر فقال : السلام عليك يا أبت . فالتفت إليه هارون الرشيد ، وقال : هذا واللَّه الفخر .

وقال هارون الرشيد : « بلغني أن العامة يظنون فِيَّ بُغض علي بن أبي طالب ، وواللَّه ما أحبُّ أحدًا حُبِّي له »[١] .

وقال الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز لفاطمة بنت علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنهما: « يا بنت علي واللَّه ما على ظهر الأرض أهل بيت أحب إلي منكم ولأنتم أحب إلي من أهل بيتي »[٢] .

وتذاكر الناس الزهد والزهاد فقال جماعة فلان وقال آخرون فلان فقال عمر بن عبد العزيز : « أزهد الناس علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه »[٣] .

الوجه الثاني

أن كبير الشأن وعظيم القدر من الرجال خاصة إن كان من صالحي الأمة وعلمائها يبتليه اللَّه عز وجل ليرفع من شأنه ودرجاته

---

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٩٣ .

(٢) انظر : « الطبقات الكبرى » لابن سعد ٣٨٨/٥ .

(٣) « سيرة عمر » لابن الجوزي ٢٩٢ . نقلا من « الدولة الأموية » للدكتور الصلابي .

(٤) فتح الباري ١٠ / ١٠٨ ، وحسَّن إسناده وهو عند أحمد في المسند .

في جنان النعيم ، فإن وجد من آل البيت من تعرض للظلم أو القتل كما حصل للحسين رضي اللَّه عنه الشهيد السعيد ، فهذا يكون من قبيل « إذا أحب اللَّه عبدا ابتلاه » ، وهذا الأمر ليس مقصورا ومحصورا بآل البيت رضي اللَّه عنهم بل إن الظلم وقع على كثير من علماء السنة وكبارهم كسعيد بن جبير ، والإمام أبي حنيفة والإمام مالك والإمام أحمد وغيرهم كثير من صالحي أمة محمد صلى اللَّه عليه وآله وسلم

فالظلم والاضطهاد والبلاء جرى لأنبياء اللَّه عليهم السلام ومن بعدهم من الصالحين ، فهذا دانيال عليه السلام تعرض لأشد البلاء وأقسى أنواع الاضطهاد فقد قام الملك الطاغية " بختنصر " بسجنه وادخل عليه أسدين ولكن اللَّه حفظه وسلمه منهما(١) .

وكذلك قصة نبي اللَّه يعقوب عليه السلام بفقده ابنه ، ونبي اللَّه زكريا عليه السلام ، ونبي اللَّه موسى عليه السلام أمام الطاغية فرعون ، ونبي اللَّه عيسى عليه السلام مع اليهود ، ونبي اللَّه محمد صلى اللَّه عليه وآله وسلم مع قريش وكفار مكة ، وقصصهم مشهورة معروفة .

ومن بعدهم أصحاب النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم فقد هجروا من ديارهم ، وجردوا من أموالهم وأهلهم ، وعذبوا صنوف العذاب

---

(١) « البداية والنهاية » لابن كثير ٤٢٨/١ .

وحتى بعد وفاة النبي صلى اللَّه عليه وآله وسلم جرى عليهم ما جرى على من كان قبلهم من العظماء ، فقد قُتِلَ عمر الفاروق رضي اللَّه عنه وهو يصلي في المحراب بخنجر الغدر والحقد ، وكذا شهيد الدار عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه قتل في داره وهو يقرأ القرآن ، وكذلك قتل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وهو ينادي : أيها الناس ، الصلاة الصلاة ، وغيرهم من الصحابة الأخيار ، وكذلك مرَّ كثير من العلماء والكبار بكثير من البلاء والاضطهاد .

فهذا الإمام الأوزاعي رحمه الله مر ببلاء عظيم أمام أحد الطغاة وكاد أن يقتله .

وأخبار إمام أهل السنة الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله مع الخليفة المعتصم معروفة مشهورة ، فقد عذبه وجلده حتى تشقق ظهره وانسلخ ، وحبسه في السجن وضيق عليه[1] .

وقصة الإمام العز بن عبدالسلام سلطان العلماء مع الأمير إسماعيل الذي سجنه واعتقله واضطهده .

وحينما ملك الفاطميون مصر اضطهدوا العلماء وكان من بينهم الإمام أبو بكر النابلسي ، فقد أمروا بضربه في اليوم الأول ثم أمروا بتعليقه أمام الناس في اليوم الثاني ، ثم أمروا في اليوم الثالث

---

(١) سيرة الإمام أحمد لابن الجوزي ص ١٥٨ .

بسلخه ونزع جلده عن لحمه بسكين يهودي[١] .

والإمام نعيم بن حماد مات وهو مقيد بالحديد في السجن وسحبوه وهو ميت وألقوه في حفرة وهو مقيد ولم يغسلوه[٢] .

ويقول الإمام الهروي الأنصاري : « عُرضتُ على السيف خمس مرات ، لا يقال لي : ارجع عن مذهبك ، لكن يُقال لي : اسكت عمن خالفك ، فأقول : لا أسكت »[٣] .

والنماذج كثيرة جدًّا ، والمقصود هو أن الاضطهاد والظلم وقع على أهل السنة وعلمائها ، كما وقع على غيرهم ، والعظيم مبتلى ، ولا يزال العظماء يبتلون كما ذكرنا.

---

(١) حاشية « البداية والنهاية » ١١ / ٢٨٤ ، و « العبر في خبر من غبر » للذهبي ٢ / ٣٣٦ .

(٢) انظر : « سير أعلام النبلاء » للذهبي ٦١٠/١٠ .

(٣) انظر : « سير أعلام النبلاء » للذهبي ٥٠٩/١٨ .

الباب الرابع
من أهم الكتب المعتمدة في التاريخ

مَنْ رامَ الوقوفَ على مصادرِ التاريخِ الموثوقةِ ، يستطيع أن يجدَها في الكُتُبِ التاريخيةِ والحديثيةِ المسندةِ الخاصةِ بتَراجِمِ الرجالِ والأعيانِ وسِيَرِهِم ، سواء تلك التي اشترطَ أصحابُها – مِنْ أهلِ العلمِ الثِّقَاتِ – الصِّحَّةَ في سياقها ، أو بالتعقيب على الروايات صِحَّةً وضعفًا ، فهذه قد كُفي مُطَالِعُها عناءَ البحثِ والتوثيقِ ، أما تلك التي يرويها أصحابُها بالإسنادِ دون بيان حالها فإنه يجبُ على مُطالعِها التحققُ مِنْ صحّتِها .

*** وها هي بعضُ المصادر التاريخية التي يمكنُ أن يُعتمدَ عليها في قراءةِ وصياغةِ التاريخِ الإسلاميِّ ، نذكر منها :**

١. كتاب « الطّبقاتِ الكبرَى » لابنِ سَعْدٍ المتوفي سنة ٢٣٠ هـ :

وهو كتابٌ مهم في هذا البابِ ؛ لأنَّه رَحِمَهُ اللَّهُ يسوقُ المرويَّاتِ بالأسانيد ، فما على القارئِ إلا دراسة تلك الأسانيد إن كان مؤهلًا ومما يميز الكتاب كذلك أنه من أقدم الكتب ومصادر السيرة النبوية والتراجم والأخبار ، فمؤلفه أدرك في القرن الثاني الهجري مع الحذر مِنْ روايات الوَاقِدِيِّ[١] وغيرِه مِنَ الضعفاء والمتروكين أو

---

(١) محمد بن عمر الواقدي ، أبو عبد الله المدني ، وخلاصة القول فيه : أنه متروك وهو ما استقر عليه الإجماع كما نص عليه الذهبي في « المغني » (٦١٩/٢) ، حيث قال : « مجمع على تركه » وكذا نص على تركه الحافظ ابن حجر في « التقريب » (ص٤٩٨) حيث قال: « متروك مع سعة علمه » توفي٢٠٧ .

يسألُ أهلَ الذِّكرِ عمّا لا يعلمُ كما أمره اللهُ عَزَّ وجَلَّ في مُحكمِ كتابه[١] .

٢. « تاريخ خليفة بن خياط » :

وهو وإن كان أصغرَ مِنْ كتاب « الطبقات » ؛ إلَّا أنه يمتاز بسلامةِ متونه مِنْ حيث إبرازُ الفِتَنِ ، وما حصل في زمنِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم في الغالب .

٣. « تاريخ الأُمَم والمُلُوكِ » المعروف « بتاريخِ الطَّبَرِيِّ » :

وهو تاريخٌ حافلٌ بالأخبارِ والآثارِ والروايات ، لكنه حوى الغثَّ والسمينَ ، ولا تثريبَ على الطَّبَرِيِّ ؛ لأنه أسندَ هذه الروايات ، ومَنْ أسندَ فقد أحالَ وبرئت ذمّتُه ، وقد بَيَّنَّا هذا بوضوحٍ في مقدمة الكتاب[٢] .

---

(١) وقد أهدانا الدكتور جمال بن فرحان صاولي سلمه الله رسالته « الأحاديث والآثار الواردة في كتاب الطبقات الكبرى لابن سعد » وهي رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه .

(٢) على أننا نوصي بقراءةِ ما صُنِّفَ حول « تاريخِ الطَّبَرِيِّ » بشكلٍ خاص قبلَ الخوضِ في قراءةِ هذا الكتابِ ، ومِنْ أهم هذه الدراسات :

١ـ كتاب : « مرويات أبي مِخْنَف [لوط بنِ يَحْيَى الأَزْدِيِّ] في تاريخ الطَّبَرِيِّ : عصر الخِلافةِ الرَّاشِدةِ » . تأليف : الدكتور يحيى بن إبراهيم اليحيى . (ط١ دار العاصمة / الرياض – ١٤١٠هـ) .

٢ـ كتاب : « تحقيقُ مواقفِ الصَّحابةِ في الفِتْنةِ مِنْ مروياتِ الإمامِ الطَّبَرِيِّ والمُحَدِّثِينَ » . تأليف : د . مُحَمّد أمحزون . (ط١ – دار طيبة ومكتبة الكوثر/الرياض – ١٤١٥هـ) =

٤. « البداية والنهاية » للإمامِ الحافظِ ابنِ كَثيرٍ :

صاحب كتابِ « تفسير القرآن العظيم » المعروف ، وهذا الكتاب وإن كان ينقلُ مِنْ بعضِ الكُتبِ والمصادرِ السابقة ، إلَّا أن أهميته تكمن في تعليقات ابنِ كَثيرٍ على كثير من الروايات التاريخية بالصِّحَّةِ والضعف ، كونه إمامًا في الحديثِ وعلومه وأفضل طبعات الكتاب طبعة دار هجر بإشراف الدكتور عبداللَّه التركي .

٥. « تاريخ دِمَشْقَ » لابنِ عَسَاكِرَ :

وهو تاريخٌ حافلٌ يختصُّ بمن وردَ دِمَشْقَ مِنْ أهلِ العلمِ مِنَ الصَّحَابَةِ وغيرهم إلى عصر المصَنِّفِ ، وهو يمتازُ بالإسنادِ لكلِّ حادثةٍ .

٦. « تاريخ الإسلام » لشمس الدين الذَّهَبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ :

وهو كتابٌ كبيرٌ نافع جدًا ، يحكي فيه القصةَ الكاملةَ لتاريخنا الإسلاميِّ ، وأهم رموزه وأحداثه ، ويمتاز بتعليقات الإمام الحافظِ الذَّهَبِيِّ على بعضِ الأخبار التاريخية والأحاديث والآثار ،

= ٣ـ كتاب : « استشهاد عُثمان رَضِيَ اللهُ عنه ووقعة الجَمَلِ في مرويات سيف بن عُمرَ في تاريخِ الطَّبَرِيِّ ؛ دراسة نقدية » . تأليف : الدكتور خالد بن مُحمد الغيث . (ط٢ دار الأندلس الخضراء / جدة) .

٤ـ كتاب : « مرويات خلافة معاوية رَضِيَ اللهُ عنه في تاريخِ الطَّبَرِيِّ ؛ دراسة نقدية » . وهو أيضا تأليف : الدكتور خالد بن مُحمد الغيث . (ط١ دار الأندلس الخضراء / جدة ، الرياض) .

والذهبي له باعٌ طويلٌ في علمِ الحديث والجرحِ والتعديل ، وهو مِنْ أئمة هذا الفَنِّ الكِبارِ . وقد قام بتحقيق الكتاب الدكتور بشار عواد معروف وهي تعد من أفضل الطبعات .

٧. « سير أعلام النبلاء » للحافظ الذَّهَبِيِّ أيضًا :

وهو كتاب نافع ، يحكي سِيَرَ وأخبارَ أهمِ الأعلامِ الذين عرفهم التاريخُ الإسلاميُّ مِنْ أوّلِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم إلى قبيل وفاةِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللهُ ، وقد أَلْحَقَ فيه قسمًا خاصًا بالسيرة النبوية المُطَهَّرةِ على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وتاريخ الخلفاء الأربعة رَضِيَ اللهُ عنهم وأفضل طبعات الكتاب هي طبعة مؤسسة الرسالة .

٨. « تاريخ المدينة » لابن شبة :

وهو كتاب نافع ومهم ، فقد اهتم ابن شبة رحمه اللَّه بذكر الأسانيد لأغلب الأحداث والأخبار التاريخية ، وفيه الكثير من الروايات المهمة عن الفتنة ومقتل الشهيد عثمان بن عفان رضي اللَّه عنه ، ولا يخلو الكتاب من سقط في بعض المواضع وذلك لفقدان بعض أصله المخطوط ، فمثلا : خلافة أبي بكر الصديق غير موجودة في الكتاب[١] .

---

(١) انظر : « منهج كتابة التاريخ الإسلامي » لمحمد صامل السلمي .

٩. « تاريخ ابن خلدون »

١٠. « المنتظم في التاريخ » لابن الجوزي

١١. « العواصم مِنَ القواصم » لأبي بكر بن العربي

حققه وعلق عليه الشيخ محب الدين الخطيب رَحِمَهُ اللَّهُ ، وقد طبع هذا الكتاب عشرات الطبعات ولقي قبولا بين عامة الناس وخاصتهم لمكانة مؤلف الكتاب وهو إمام من أئمة الإسلام أبي بكر بن العربي رحمه اللَّه أولا ، ولما جاء في الكتاب من حجج واضحات وإجابات شافيات لكثير من المسائل المهمات ، فالكتاب فريد في بابه ، فهو يأتي بقاصمة ـ أي شبهة ـ ثم يتبعها بعاصمة ، وهي كشف الشبهة ، والرد عليها بالحجة والدليل والبرهان .

هذه هي أهمُّ الكتب التي اعتنتْ بسرد التاريخ ووقائع الأحداث الإسلامية ، وإلا فهناك الكثير منها في هذا المجال ، سواء القديم منها أو الحديث .

* * * *

ولا يغيب عنا في هذا الصدد الإشارة إلى أنَّ هناك كتبًا لا تختص بالتاريخِ ، قد أُودعَ فيها بعضُ الأحداثِ المهمة ، والأخبار الأساسية في التاريخ الإسلامي ، وخاصة الحقبة الأولى منه ، مثل كتب الأحاديث ، والمسانيد ، والمعاجم ، مِنْ أهمها :

١- « الصحيح » للإمامِ البخاري .

٢- « الصحيح » للإمامِ مسلم .

٣- « السُّنَن الأربعة » لأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه .

٤- « المُسند » للإمام أحمد بن حنبلٍ .

٥- « المُصَنَّف » لابن أبي شيبة .

٦- « المُسْتَدْرَك » للحاكم النيسابوري . مع ملاحظة الأحاديث الضعيفة .

*** وكذلك كتب تراجم الصَّحَابَةِ - ومنهم آلُ البَيْتِ - رَضِيَ اللهُ عنهم وأهمها وأشملها :**

١- « الاستيعاب في معرفة الأَصْحَابِ » لابن عبدالبر .

٢- « أُسْد الغابة في معرفة الصَّحَابَةِ » لابن الأثير .

٣- « الإِصَابَة في تَمييزِ الصَّحَابَةِ » لابن حجر العسقلاني .

فهذه الكُتُبُ حوتْ بين طياتها الكثيرَ مِنَ الأخبارِ والآثار ، ونذكِّرُ بأنَّ هذه الأخبارَ والآثارَ سواء أكانت في كتب التاريخ أم كتب الأحاديث - عدا « الصَّحِيحَينِ » - ، تخضعُ لميزان التحقيق والتمحيص بدراسة الإسنادِ مِنْ حيثُ الجرحُ والتعديلُ ؛ لمعرفة الصحيحِ مِنَ الضعيفِ .

* * * *

* **أما الكتب المعاصرة** : فهناك مِنَ الباحثين مَنْ نقَّحوا ونقَدوا الروايات ، وبينوا صحيحَها مِنْ ضعيفِها ، **ونشيرُ هنا إلى بعض أَهَمِّ هذه الكتب ، مثل** :

سلسلة كتب الدكتور عَليِّ بنِ مُحَمَّدٍ الصَّلَّابِيِّ حفظهُ اللهُ وباركَ في جُهودِهِ :

١. « **الانشراح ورفع الضيق في سيرة أبي بكر الصديق** » .

٢. « **فصل الخطاب في سيرة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب : شخصيته وعصره** » .

٣. « **تيسير الكريم المنان في سيرة عثمان بن عفان** » .

٤. « **أسمى المطالب في سيرة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب** »

٥. « **أمير المؤمنين الحسن بن علي – شخصيته وعصره** »

٦. « **معاوية بن أبي سفيان** » .

٧. « **عمر بن عبد العزيز** »

٨. « **الدولة الأموية عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار** »

* * * *

* **وهناك كذلك بعض الكتب المهمة ، مثل** :

١. « **موسوعة التاريخ الإسلامي** » لمحمود محمد شاكر

٢. **سلسلة كتب محمود محمد شاكر** عن الشخصيات الإسلامية .

٣. « **سيرة السيدة عائشة أم المؤمنين** » للندوي .

٤. « **أحداث وأحاديث فتنة الهرج** » للدكتور عبدالعزيز دخان :

وهو كتاب غاية في الأهمية في تحقيق موقف الصَّحَابَةِ مِنَ الفتن التي وقعت ، ودراسة نقدية لأغلب الروايات الواردة في هذا الشأن ، مع تعريف الفتنة ، وموقف الصحابة منها ، وبيان أسبابها وآثارها ، وموقف المسلم منها والكتاب عبارة عن رسالة دكتوراه وقد طبعته مكتبة الصحابة في الشارقة الطبعة الأولى .

٥. « **حِقْبَة مِنَ التاريخ** » للشيخ عثمان الخميس :

وهذا الكتاب يعد من أهم الكتب المعاصرة فقد اهتمَّ فيه المؤلفُ بذكرِ ما صَحَّ مِنَ الأخبارِ والآثارِ الواردةِ في فترةٍ زمنية مِنْ أهم الفترات ، وهي التي جاءت بعد وفاةِ النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، إلى وقتِ استشهادِ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عنه مع عرض الآراء والترجيح بينها .

وقد طبع طبعات كثيرة ، وأفضل طبعة له طبعة مكتبة الإمام البخاري بالإسماعيلية بمصر .

٦. « **تحقيق موقف الصَّحَابَةِ مِنَ الفتن** » للدكتور مُحمد أمحزون : وهو عبارة عن رسالة دكتوراه ، تناول فيها الباحثُ أهمَّ الروايات والآثار الواردة في فترة خلافة الخلفاء الأربعة السياسية رَضِيَ اللهُ عنهم .

طبعته دار طيبة ، ومكتبة الكوثر في الرياض الطبعة الثالثة

٧. « **عصر الخلافة الراشدة** » للدكتور أكرم ضياء العمري :

وهو كتاب ناقد للرواية التاريخية بعيد عن التشنج أو التساهل ، طبعته مكتبة العبيكان الطبعة الرابعة.

٨. « **أخطاء يجب أن تصحح مِنَ التاريخ** » للدكتور جمال عبدالهادي والدكتورة وفاء جمعة .

وهي سلسلة مِنَ الكتب تتناول أخطاء ومفاهيم مغلوطة تشتهر عند بعض الكتاب أو بعض القراء ، وقع فيها التشويه المتعمد لتاريخنا الإسلامي الكبير .

٩. « **التاريخ الإسلامي مواقف وعبر** » للدكتور عبدالعزيز الحميدي .

١٠. « **عبداللَّه بن سبأ وأثره في أحداث الفتنة في صدر الإسلام** » للشيخ سليمان العودة .

١١. « **لماذا يزيفون التاريخ ويعبثون بالحقائق** » لإسماعيل الكيلاني .

١٢. « **أثر الحديث في نشأة التاريخ عند المسلمين** » للدكتور بشار عواد معروف .

١٣. « **منهج كتابة التاريخ الإسلامي** » لمحمد صامل السلمي .

١٤. « **أبو مِخْنَفٍ ودوره في نشأة الكتابة التاريخية** » لعليّ كامل القرعان .

١٥. « **المؤرخون العرب والفتنة الكبرى** » للدكتور عدنان ملحم .

١٦. « **مرويات أبي مِخْنَفٍ في تاريخ الطبري** » للدكتور يَحْيَى إبراهيم اليحيى .

١٧. « **إعلام الأنام بما يجب نحو الأعلام** » تأليف محمد عبد الحميد حسونة .

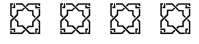

الباب الخامس
كتب شوهت التاريخ الإسلامي

ولا يغيبُ عنَّا أن نذكرَ بعضَ الكتبِ التي يجبُ اتخاذ الحيطة والحذر عند قراءتها أو الاطلاع عليها والنَّقلِ منها ، لأن قراءتها دون معرفة القواعد السابقة أو الإلمام بمناهج أصحابها ، أو جعلَها مصدرًا أساسيًا في البحثِ ؛ قد أوقع كثيرًا مِنَ الباحثين في أخطاء فادحة خطيرة ، يترتبُ عليها ولاءٌ وبراءٌ ، أو رسمُ صورٍ مظلمة لبعضِ رموز الأُمَّةِ الإسلامية .

والحقيقةُ أنّ هذه الكتبَ ؛ كتبُ تهريجٍ ، أو أدبٍ مخلوطٍ عسلُه بسُمِّهِ ، ومُصَنِّفوها مِنْ أهلِ السَّمَرِ والمِزَاحِ ، فإذا ظفروا بالنكتَةِ ساقوها ولم يبالوا أصدقًا كانت أم كذبًا .

وسبقَ أن أشرنا[1] إلى وجوبِ النَّظرِ في الأخبارِ والرواياتِ ؛ فإن كانتْ هذه الأخبارُ والآثارُ عن الآلِ والأَصْحَابِ تَحكي زُهْدَهُم وشجاعتَهم وكرمَهُم وتضحيتَهم وحُسْنَ خُلُقِهِم وجمالَ طَبائِعِهِم ولُطْفَ سجاياهُم ، ولم تكنْ خارجةً عنِ الأصولِ العامَّةِ للشريعةِ ولا هي مَمَّا تَأْبَاهُ الفِطْرةُ السَّليمةُ ؛ فلا مَانعَ مِنْ ذكرِها وروايتها وكتابتها ؛ لأنها لا تَمَسُّ أو تخدش أصلًا شَرعيًّا ، ولا يوجدُ في روايتها ضَررٌ أو مَسَاسٌ لمقامِ الآلِ والأَصْحَابِ رَضِيَ اللهُ عنهم .

أما إن كانت تلك الأخبارُ تتناولُ الفِتَنَ ، أو بعضَ المواقفِ

---

(١) انظر ص (٢٣ ، ٣١ ، ٣٢) من هذا الكتاب .

الحاسمةِ ، أو بعضَ ما يُسيءُ إلى مَقامِ الآلِ والأَصْحَابِ ، أو فيها شيءٌ مِنَ المخالفةِ لأصولِ الشَّريعَةِ العامَّةِ ، أو تَخلَّلَها بعضُ الشَّوائبِ التي تَمُجُّهَا وتأباها الفِطْرة السَّويَّةُ ؛ فهذا النوعُ مِنَ الأخبارِ لابدَّ مِنْ دراسةِ أسانيدِها ، ومحاكمَتِها مُحاكمةً عادلةً ؛ لأنَّ الإساءةَ لأهلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم قَدْحٌ في الشَّريعةِ وحَمَلَتِها ، خاصةً أنّ هذه الكُتُبَ ليست هي أصلاً لتاريخِ الآل والأَصْحَابِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، وفي الكُتُبِ المعتمدةِ ما يُغني ويكفي لرسمِ الصُّوَرِ المشرقةِ لتاريخِ أولئكَ الأخيارِ الأبرارِ ، أفضلُ جَيلٍ عرفته البشريةُ وما زال . .

*** مِنْ هذه الكتب التي يَجِبُ أنْ نَحْذَرَ عند قراءتها :**

١ـ « الأغاني » لأبي الفرج الأصفهانيِّ :

فهو كتابُ سمرٍ وشعرٍ وطربٍ ، لا يَمتُّ إلى التاريخ بأيِّ صِلَةٍ ، حشاه الأصفهانيُّ بكثير مِنَ الكذبِ والمجون ، والشعوبيةِ المقيتة وكذا الطعن في خلفاء الأُمَّةِ ، وفي بعض شخصيات آلِ البَيْتِ رضوان اللَّه عليهم كسكَيْنَةَ بنتِ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عنها وغيرها ، في محاولةٍ مشبوهةٍ منه لاختراقِ جدارِ المناعة التي تَشدُّ المجتمعاتِ الإسلامية إلى تُراثِها الروحيِّ وإرثِها الرَّبَّانِيِّ ، ليَسْهُلَ بعد ذلك انفصالُها عن منابعِ القِيَمِ التي ترسخُ ارتباطَها بالماضي العريق ، لكي تصبحَ مهيأةً لقَبولِ كلِّ الصدمات والهجمات ، إثر

فقدانها مشاعر الاعتزاز بأصولها ، التي أَمْسَتْ - في تصورها الذي يريده الأصفهانيُّ وغيرُهُ - موضعَ الارتيابِ ، بعد أن انحسرتْ عنها تلكَ النفحاتُ القُدُسِيَّةُ التي كانت تتلقَّاها عندَ قراءةِ تاريخِ آلِ البَيْتِ والأَصْحَابِ رَضِيَ اللهُ عنهم .

فانتهاكاتُ الأصفهانيِّ في ذكر الروايات والأخبار في كتابه « الأغاني » لحرماتِ الإسلامِ كثيرةٌ واضحة لمن تَأَمَّلَ هذا الكتابَ وكما قلنا أنه تَعَدَّى الحرمات إلى القدحِ في حُرمةِ بيتِ النُّبُوَّةِ الذي يَحتلُّ مكانَ الحُبِّ والتبجيل والعِفَّةِ والطُّهْرِ والفضيلةِ في قلوب المسلمين ، فقد صَوَّرَ الأصفهانيُّ سكَيْنَةَ بنتَ الإمامِ الحُسَيْنِ وحفيدَةَ الزَّهْرَاء فَاطِمَةَ بنتِ المصطفَى صلى اللَّه عليه وآله وسلم ، صَوَّرَهَا بصورةٍ تَرْبَأُ عنها كُلُّ مُسْلِمَةٍ ، فكيفَ ببنتِ الحُسَيْنِ سَيِّدِ شَبَابِ أهلِ الجنَّةِ رَضِيَ اللهُ عنه ؟!

فمن هذه الصُّوَرِ ما ذكرَه في كتابه « الأغاني » (١٧/ ٤٢) مِنْ أنَّ سكَيْنَةَ بنتَ الحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عنهم كانت تُرَاودُ مُغَنِّيًا تابَ إلى اللهِ وتفرغَ للعبادةِ على الغناء ، فهي كما يُصَوّرُ الأصفهانيُّ مهمومةُ ومُغتَمَّةٌ مِنْ توبةِ هذا المغني ، وتريدُ منه مُعَاودةَ الغناءَ عندها ، وتبذلُ جهدَها في إغوائه والعياذُ باللَّه !!

وغيرهُا الكثيرُ مِنَ القَصَصِ والأكاذيبِ ، وقد نسي الأصفهانيُّ أو تناسى ما آلتْ إليه سكَيْنَةُ بعدَ استشهادِ أبيها الحُسَيْنِ ونَكْبَةِ أُسرتِهَا

في كَربلاءَ ، وفي كُلٍّ مِنْ هذه الزَّلازِلِ ما يُذْهِلُ العُقولَ ويُدْمِي القُلوبَ ، فكيف بقلبِ سكَيْنَةَ بنتِ الحُسَيْنِ ؟![1] .

وكذلك أقدم الأصفهاني على فعلة شنيعة وهي نفيه أن تكون قصيدة الفرزدق التي يقول في مطلعها « هذا الذي تعرف البطحاء » قيلت في زين العابدين علي بن الحسين رَحِمَهُ اللَّهُ . وقد تصَدَّى للأصفهانيِّ وكتابِهِ الدكتور وليدٌ الأعظميُّ جزاه اللَّه خيرًا في كتابِهِ الفذ : « السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني »[2] .

وها نحن نُحَذِّرُ مِنَ الاعتمادِ على كتابِ « الأغاني » في قراءةِ تاريخِ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ والصَّدْرِ الأوَّلِ مِنْ رجالات الأمةِ ، ونُحَذِّرُ مما ذُكِرَ فيه مِنَ الخزايا والطامات التي أشار إليها الأعظميُّ في « السيف اليماني » ، أما ما دون ذلك مما فيه مِنْ مليحِ الأدبِ والشِّعرِ الدَّاعي

---

(١) « الأغاني والسيف اليماني » لمحمد مجذوب رحمه الله (مجلة الجامعة الإسلامية) بتصرف يسير .

(٢) إصدار (دار الوفاء – مصر) . وانظر ترجمة الأصفهانيِّ مفصلة في « معجم المؤلفين » (٢٣٤/٢ ، ط الرسالة) ، ونشير هنا إلى أهم دراستين حول الرجل – عدا « السيف اليماني » – وهما كتابا : محمد أحمد خلف الله ، وشفيق جبري .
كما صُنِّفَ العديدُ مِنَ الكتبِ حولَ الأصفهانيِّ ، والرجلُ مقدوحٌ فيه ، وانظرِ النَّقدَ الشديدَ الذي وجَّهَهُ الخوانساريُّ له في « روضات الجنات » ، ومنه قوله : « مع أني تصفحت كتابه « الأغاني » المذكور إجمالًا ، فلم أرَ فيه إلا هزلًا أو ضلالًا ، أو قصص أصحاب الملاهي اشتغالًا ، وعن علوم أهل بيت الرسالة اعتزالًا . . . » اهـ (٢١٢/٥ ط الدار الإسلامية) .

إلى مَحاسنِ الأخلاقِ وحفظِ العِفَّةِ والأعراضِ ، وما لا ضرر في ذكرِهِ فلا بأس مِنَ الاستفادةِ منه ، فقد حَوى الكتابُ مِنَ الأشعارِ والأخبارِ الأدبيةِ الشَّيْءَ الكثيرَ وفي غيرهِ غنية عنه .

٢ـ « العِقْد الفَريد » لابنِ عَبْدِ رَبِّهِ :

وهو كتابٌ في الأدبِ وحكايةِ القصص الطريفة ليس إلا ، فكيف يسوغ لعاقلٍ واعٍ أن يجعلَ مثلَ هذا الكتاب مصدرًا أساسيًا لبحثٍ في حقبة مِنْ أهم الحقب التاريخية ؟!

يقول محقق الكتاب : « فالكتاب مخلوط صحيحه بواهيه ، محذوف منه الإسناد والرواة ، واعتمد على مصادر لا يجوز النقل منها »(١) .

٣ـ « الإمامة والسياسة » المنسوبُ لابنِ قُتيبةَ :

وهو كتابٌ منحولٌ مكذوبٌ عليه رَحِمَهُ اللهُ لعدَّةِ أسبابٍ مِنْ أهمها :

أ ـ أن الذين ترجموا لابنِ قتيبة لم يذكروا أو ينسبوا له أيَّ كتابٍ باسم « الإمامة والسياسة » .

ب ـ أنَّ مُؤلفَ الكتابَ يروي عن ابنِ أبي ليلى بشكل يشعرُ بالتَّلَقِّي عنه ، وابنُ أبي ليلى هذا هو مُحَمَّدُ بنُ عبدِالرَّحْمَنِ بنِ أبي

---

(١) انظر : مقدمة تحقيق العقد الفريد (١ / ١٦) الطبعة الثانية ، مكتبة ابن تيمية ، وانظر كلام العلامة محمد رشيد رضا في تفسير المنار على الكتاب (٥ / ٨٥). وانظر كذلك : كتب حذر منها العلماء لمشهور حسن سلمان (٢ / ٤٥) .

ليلى الفَقيهُ قاضي الكوفة ، تُوفيَّ سنةَ (١٤٨هـ) ، والمعروفُ أنَّ ابنَ قُتيبةَ لم يُولد إلا سنة (٢١٣هـ) ، أي بعدَ وفاة ابنِ أبي ليلى بخمسةٍ وستينَ عامًا !!

جـ. مَنْ يطالعُ الكتابَ يرى منذ الوهلة الأولى أنَّ صاحبَهُ كان قد أقامَ في دِمَشْقَ والمغربِ ، بينما المعروف والمشهورُ عن ابنِ قُتيبةَ أنه لم يخرجْ مِنْ (بَغدادَ) إلا إلى دينور .

وقد قامَ غيرُ واحدٍ مِنَ الباحثينَ والمحققين ببيانِ أنَّ هذا الكتابَ مكذوبٌ على ابنِ قُتيبةَ ؛ منهم :

- الدكتور ثروت عكاشة في تحقيقه لكتاب « المعارف » لابن قتيبة ، وقد تولى الدكتور (وزارةَ الثقافة) في مصر في الستينيات .

- محمد الإسكندراني في مقدمة كتاب « عيون الأخبار » لابن قتيبة .

- جبرائيل جبور في « مجلة الأبحاث » (سنة ١٣ ج-٣٦٨) .

- محب الدين الخطيب في مقدمة كتاب « الميسر والقداح » لابن قتيبة .

- الدكتور محمد نجم في« الإمامة والسياسة المنسوب لابن قتيبة مَنْ هو مؤلفه » « مجلة الأبحاث » (بيروت سنة ١٤) .

وغيرها مِنَ الدراسات .

٤ـ « مروج الذهب » للمسعودي :

وهو كتابٌ خالٍ مِنَ الإسناد ومملوء بالخرافات والحكايات

العجيبة ، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ : « وفي تاريخ المسعودي مِنَ الأكاذيب ما لا يحصيه إلا اللَّه تعالى ، فكيف يوثقُ بحكايةٍ منقطعة الإسناد ، في كتابٍ قد عُرِفَ بكثرةِ الكذِب »[١] .

وقال ابن خلدون رَحِمَهُ اللَّهُ : « في كُتبِ المسعودي والواقدي من المطعنِ والمَغمَزِ ما هو معروف مشهورٌ بين الحفظةِ الثقات »[٢] .

٥- « شرح نهج البلاغة » لابن أبي الحديد المعتزلي :

وهو ضعيفٌ عندَ علماء الجرح والتعديل ، بل الناظرُ في سبب تأليف ابن أبي الحديد لكتابه هذا ، يجدُ نفسَهُ ملزمًا بأن يَشُكَّ في الكتابِ وصاحبِه ؛ فقد أَلَّفَهُ مِنْ أجل الوزير ابنِ العلقمي الذي كان سببًا في مقتلِ (مليون) مسلمٍ في بغدادَ على يد التتار .

قال الخوانساريُّ عن كتاب ابن أبي الحديد هذا : « صنفه لخزانة كتب الوزير مؤيد الدين محمد بن العلقمي »[٣] .

حَتَّى أنَّ كثيرًا مِنَ الناس ذَمُّوا صاحبَ الكتابِ وكتابَهُ ؛ فقال الميرزا حبيب اللَّه الخوئيُّ يَصِفُ ابنَ أبي الحديد : « ليس مِنْ أهل

---

(١) « منهاج السنة » : ٨٤/٤ .

(٢) « تاريخ ابن خلدون المقدمة » (ص٩)

(٣) « روضات الجنات » للخوانساري (٢٠/٥-٢١) .

الدّرايةِ والأثر . . وأن رأيَهُ فاسدٌ ونظرَه كاسدٌ . . وأنه أكثرَ مِنَ اللجاج . . وأنه أضلَّ كثيرًا وضَلَّ عن سواءِ السبيل » .

أما عن كتابه ؛ فوصفه الميرزا بصفاتٍ عدَّةٍ منها : « جَسَدٌ بلا روح . . يدور على القشر دون اللباب . . ليس له كثير فائدة . . فيه تأويلاتٌ بعيدة تَشْمَئِزُّ عنها الطباعُ ، وتنفرُ عنها الأسماع »[١] .

٦ـ كتاب « السقيفة » لسليم بن قيس :

شخصيةٌ مجهولة ، والطريق إلى كتابه ضعيفٌ عند الجميع ، وفيه مِنَ التَّشْويهِ لآلِ البَيْتِ الشَّيءُ الكثيرُ ، فهو يذكرُ بعضَ الروايات المكذوبةِ والباطلة التي تَحط مِنْ قدرِ أميرِ المؤمنينَ عَلِيِّ بنِ أبي طَالِبٍ الشُّجَاعِ المِقْدَامِ ، منها :

- أنه جَبُنَ - والعياذُ باللَّه - عَنِ انتزاعِ حَقِّهِ .

- أنه أركب فاطمةَ الزهراء رَضِيَ اللهُ عنها على حمارٍ في الليل ليَسْتَجْدِيَ المهاجرينَ والأنصارَ ليقوم بانتزاعِ الخلافةِ مِنْ أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عنه .

- أنه أخفى القرآنَ الصحيح ، وتركَ الناسَ يعتمدون على قرآنٍ ناقص !

---

(١) انظر : « منهاج البراعة شرح نهج البلاغة » للميرزا حبيب الله الخوئي (١٤/١ طبعة دار إحياء التراث العربي - بيروت) .

أنه ترك الصَّحَابَةَ يضربون زوجه سيِّدَةَ نساءِ أهلِ الجنَّةِ فاطمةَ الزهراءَ أمامَ عينيه دونَ أنْ يُحَرِّكَ ساكنًا ، وغيرها مِنَ الأخبار التي يردها النَّقلُ الصحيحُ ولا يرتضيها ذوقُ العقلاء ، كما بين ذلك غير واحد كأمثال آية اللَّه محمد فضل اللَّه فقد أنكر الروايات التي ينشرها بعض من يريد تهييج الناس وتفرقتهم وإبعادهم عن الحقائق التي توحدهم كما يفعل من ينقل عن كتاب سليم بن قيس وغيره ، فآية اللَّه محمد فضل اللَّه استنكر نشر مثل هذه الروايات الباطلة التي تذكر أن عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه اقتحم بيت علي رضي اللَّه عنه وكسر الباب أو أحرقه ، وأنه كسر ضلع فاطمة الزهراء رضي اللَّه عنها وأسقط جنينها محسنا ، وبين فضل اللَّه أن هذا أمر مستبعد ولا يقبله العقل مبينا أن محبة المسلمين لفاطمة رضي اللَّه عنها كبيرة ، وهذا يقتضي عدم إقدام أحد على فعل مثل هذا الأمر[١] .

وقد دعم وأيد آراء فضل اللَّه هذه الكثير من العقلاء مثل الأستاذ أحمد الكاتب[٢] . لكن هذه الحركة التصحيحية والمتعقلة

---

(١) انظر : « أمة في رجل محمد حسين فضل الله » لمحمد الجزائري (ص ٢١٩)

(٢) انظر : مقال : « فضل الله يقود ثورة ثقافية ويشكو من الإرهاب » . صحيفة الحياة ١/٢/ ١٩٩٩م . وللأستاذ أحمد الكاتب بحث مهم بعنوان « أسطورة مظلومية الزهراء » وهو بحث قيم نَقَد فيه جميع الأخبار والأثار الباطلة حول هذا الأمر .

واجهت هجوما عنيفا من قبل بعض المتعصبين حتى أن هؤلاء كفروا فضل اللَّه وشككوا في إيمانه وعقيدته وإخلاصه ، كل هذا من أجل إنكار حديث باطل لا يصح ، ولمن أراد الاطلاع على تكفير فضل اللَّه والطعن فيه بسبب إنكاره هذا الأمر يرجع لكتاب (فتنة فضل اللَّه) لمحمد باقر الصافي . وكتاب (مأساة الزهراء) لجعفر العاملي ، وكتاب (الحوزة العلمية تدين الانحراف) لمحمد علي هاشمي المشهدي .

ثم إن كتاب (السقيفة) الذي يذكر مثل هذه الترهات الباطلة مشكوك في صحته أصلا ، بل وُصِفِ بالكتاب الموضوع والمشبوه .

قال شيخ الطائفة المفيد : « إن هذا الكتاب غير موثوق به ، ولا يجوز العمل على أكثره ، وقد حصل فيه تخليط وتدليس »[١] .

وقال الغضائري : « في الكتاب مناكير مشتهرة ، وما أظنه إلا موضوعا »[٢] .

وقال الحلي عن كتاب سليم بن قيس هذا: « كتابه موضوع . . . وأسانيده مختلقة »[٣] .

---

(١) « تصحيح اعتقادات الإمامية » (ص ١٤٩/٥)

(٢) « الرجال » لابن الغضائري (ص ١١٩) ترجمة سليم بن قيس رقم الترجمة ١٩٣ .

(٣) انظر : « كتاب الرجال لابن داود الحلي » (ص١٠٧) ترجمة سليم بن قيس رقم ٧٣٢

وذكر الحلي كذلك أن أبان بن أبي عياش متهم بالكذب ووضع الحديث ، وقال : « قيل إنه وضع كتاب سليم بن قيس »[١] .

وقال الغضائري في ترجمة أبان أبي أبي عياش: « ضعيف لا يلتفت إليه وينسب أصحابنا وضع كتاب سليم بن قيس عليه »[٢].

وكذلك هاشم معروف الحسني قال : « سليم بن قيس وهو أحد المشبوهين والمتهمين بالكذب ، وقد ورد في الكتاب المنسوب إليه أن محمد بن أبي بكر وعظ أباه عند الموت مع أنه كان في حدود السنتين من العمر »[٣].

٧ـ كتاب « السقيفة » لعبد العزيز الجوهري ؛ وهذا الكتاب ساقط لا قيمة له ولا وزن لعدة اعتبارات :

الاعتبار الأول : أن مؤلفه مجهول الحال ، وليس له في كتب الجرح والتعديل والرجال أي تزكية أو توثيق سوى ما ذكره ابن أبي الحديد في شرحه على « نهج البلاغة » من تزكية له ، وقد بينا فيما سبق حال ابن أبي الحديد نفسه ، وأنه ليس من أهل الدراية والأثر ولا يعتد بتزكيته أصلا ، فقد قال الخوئي ـ وهو يرد تزكية ابن أبي الحديد للجوهري : « الرجل لم تثبت وثاقته – أي الجوهري – ،

---

(١) المصدر السابق (ص٢٢٦-٣٠٢) .

(٢) « الرجال » لابن الغضائري (ص ٣٦) .

(٣) « الموضوعات في الآثار والأخبار » لهاشم معروف الحسني (ص١٨٤) .

إذ لا اعتداد لتوثيق ابن أبي الحديد »[١] . ومما يزيدنا يقينا بأن الجوهري مجهول الحال فعل الطوسي في « الفهرسة » حيث ذكر الجوهري ، وبين أن له كتاب السقيفة . وبالرجوع إلى مقدمة الطوسي لكتابه « الفهرسة » نجده يقول : « فإذا ذكرت كل واحد من المصنفين وأصحاب الأصول فلا بد أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والجرح ، وهل يعول على روايته أم لا »[٢] . والطوسي عند ذكره للجوهري لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلًا مما يدل على جهالته[٣] .

الاعتبار الثاني : عند تصفح كتاب السقيفة نجد أن مؤلفه يأتي بالمنكر من الروايات والأقوال التي لم يتابعه عليها ولم ينقلها أحد غيره مما يجعلنا نشك في الكتاب ومؤلفه خاصة وأنه يتحدث عن مرحلة خطيرة ومهمة ، لا يقبل القول فيها إلا ببراهين ودلائل ساطعة وواضحة وأسانيد صحيحة .

الاعتبار الثالث : جل أسانيد ورجال كتاب السقيفة ضعيفة ، وفيها من المجاهيل والضعفاء ما اللَّه به عليم ، فمثلا ، يقول الجوهري : « حدثنا أحمد بن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سيار عن سعيد الأنصاري عن رجاله ». فمن هو أحمد بن إسحاق

(١) « معجم رجال الحديث » للخوئي (١٤٢/٢) .

(٢) « مقدمة الفهرسة » للطوسي (ص٢) .

(٣) « الفوائد الرجالية » للسيد علي أبو الحسن (ص١٧٣) .

هذا لا ندري!! ، ومن هم رجال سعيد ، اللَّه أعلم ؟[١] .

٨ ـ « تاريخ اليعقوبي » :

وهو يأخذ مصادرَ الروايةِ بشكلٍ رئيسي مِنَ الواقديِّ وأبي مِخْنَفٍ لوطِ بنِ يَحْيَى ، والكتابُ يستعرضُ تاريخَ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ بشكلٍ مُرسَلٍ لا إسنادَ فيه . وقد أكثر مِنْ ذِكْرِ عبارات الضَّعْفِ والوَهَنِ ، مثل : (قيل ، وروي ، وروى بعضهم ، وقال بعضهم . . .)[٢] .

وهذا اليعقوبيُّ يَتكبَّرُ ويتعالى عن إطلاق لفظ خليفة على أبي بكر وعمر وعثمان ، بينما يَصِفُ عَلِيًّا بوصيِّ مُحَمَّدٍ صلى اللَّه عليه وآله وسلم ورضي اللَّه عن الجميع ، وهذا إجحافٌ وتعالٍ لا يُقْبَلُ ممن تصدَّى لكتابةِ تاريخ الآل والأَصْحَابِ .

والرجل له مواقفُ عدائيةٌ ضد الصَّحَابَةِ الكرامِ رَضِيَ اللهُ عنهم ، وخلفيةٌ مسبقة قبل كتابته للتاريخ ، مما يفقده المصداقية .

وكتاب اليعقوبي ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : جمعَ فيه الأساطيرَ والخرافاتِ عن الأُمَمِ السابقةِ وكثيرًا ما يَستدلُّ مِنَ الإنجيل والتوراةِ على حياةِ وأخبارِ الأنبياء ويتركُ القرآنَ الكريمَ الذي لم يتطرقْ إليه شَكٌّ ولا ريبةٌ ، فتأمَّل .

---

(١) « السلسلة الضعيفة » عند حديث ٤٩٧٢ فقد فصل الرد العلامة الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ .

(٢) تاريخ اليعقوبي (٢/١٦٨-١٧١) .

أما القسم الثاني : يَتحدثُ فيه عن سيرة النَّبِيِّ صلى اللَّه عليه وآله وسلم والخُلفاءِ مِنْ بعده بإيجازٍ مُخِلٍّ وحشوٍ للرواياتِ المنقطعةِ والمرسلةِ والأكاذيبِ .

وقيمةُ الكتابِ العلمية قليلة جدا ؛ قال الدكتور مُحَمَّد صامل السلميُّ - وهو يتحدثُ عن « تاريخ اليعقوبي » : « هذا الكتابُ يمثلُ الانحرافَ والتشويهَ الحاصلَ في كتابةِ التاريخِ الإسلاميِّ ، وهو مرجعٌ لكثيرٍ مِنَ المستشرقينَ والمستغربينَ الذين طَعنوا في التاريخِ الإسلاميِّ وسيرةِ رجاله »[١] .

٩. « فرائد السمطين » للحمويتي . قال عنه وعن كتابه الحافظ الذهبي : « كان حاطب ليل ، جمع أحاديث ثنائيات وثلاثيات ورباعيات من الأباطيل المكذوبة »[٢] .

١٠. « المختصر في أخبار سيد البشر » لأبي الفداء . وهذا الكتاب كسابقه ، فيه من الأباطيل والأخبار الموضوعة الشيء الكثير .

---

(١) « منهج كتابة التاريخ الإسلاميِّ » (٥٢١) .

(٢) الدرر الكامنة (٦٧ - ٦٨) .

الخاتمة

١ـ ضرورةُ تقديمِ منهج الكتابِ والسُّنَّةِ عند الحديثِ عن آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ والصدرِ الأول مِنَ الإسلام رَضِيَ اللهُ عنهم .

٢ـ الاهتمامُ بصحةِ النقلِ والرواية مبدأٌ شرعيٌّ ، لا يصح التساهلُ فيه أبدًا .

٣ـ بيانُ الكتب المهمة التي ينبغي الاعتمادُ عليها عند صياغةِ وكتابةِ وقراءةِ التاريخِ الإسلاميِّ .

٤ـ التحذيرُ مِنْ خطورةِ الاعتمادِ على المصادر والمراجع غير الأصلية والموثوقة في التاريخ الإسلاميِّ ، مما يترتبُ عليه استقاءُ معلوماتٍ غير صحيحة أو مشوهة ، سواء أكان بقصدٍ وسُوءِ نيةٍ ، أم بجهلٍ وتساهلٍ .

٥ـ أخيرًا : ينبغي على كاتبِ وقارئِ التاريخِ الإسلاميِّ أن لا يطلق العنان لخياله ؛ فيسردَ الأحداثَ سردًا ، أو يصدرَ الأحكامَ جزافًا ، أو ينحازَ إلى جانبٍ أو مبدإٍ أو قضيةٍ ، مما قد يوقعه في أخطاء جسيمة ، فقد يأتي السردُ مبتورًا أو مشوهًا ، وقد تأتي الأحكامُ ظالمةً ، أو غير مقنعةٍ ، أو لا ترتكز على أسسٍ وأصولٍ ثابتةٍ صحيحة ، مما يؤدي إلى ضياعِ الحقائق وطمسها .

والحمدُ لله ربِّ العالمينَ ، وصلى اللهُ وسَلَّمَ على نَبِيِّنَا الأمينِ وآلِهِ الطيبينَ وصحابتِهِ الغرِّ الميامينَ .

دعوة لابداء الرأي

أخي القارئ : إن هذا العمل إنتاج بشري قابل للصواب والخطأ ، فلا تحرمنا من إبداء رأيك فيه أو إرسال ملحوظاتك عليه ، فرأيك مهم بالنسبة لنا ؛ وذلك ليكتمل العمل في الطبعات القادمة ، وبهذا تكون قد تعاونت معنا على البر والتقوى وشاركت معنا بجهد مشكور في خدمة العلم .

المؤلف : عبد الكريم بن خالد الحربي

Alharrbi@gmail.com

المحتويات

تقديم الشيخ الدكتور عائض القرني ٦
تقديم الشيخ الدكتور حاتم الشريف العوني ٧
مقدمة المؤلف ٩
الباب الأول : أسباب القصور في قراءة التاريخ ١١
السبب الأول : أنَّ كثيرًا مِنْ أبناءِ المسلمينَ وقَعُوا ضَحايا لِمَا كَتَبَهُ بَعضُ المستشرقينَ والمتأثِّرينَ بهم ١٣
السبب الثاني : غيابُ العِلْمِ الشَّرْعِيُّ ، وقِلَّةُ الوَعي والمعرفةِ ، والجهلُ بمناهجِ عُلماءِ التَّاريخِ وقواعدِهم ١٦
بيانُ مَنهجِ الإمامِ ابنِ جَريرٍ الطَّبَريِّ في كِتَابِهِ التاريخيِّ « تاريخِ الأُمَمِ والمُلُوكِ » ١٧
السبب الثالث : ما يُدندنُ به بعضُ الكَتَبَةِ مِنْ إمكانيةِ التَّساهلِ في روايةِ التاريخِ ٢١
الباب الثاني : قواعد في رد الشبهات حول تاريخ آل البيت ٢٥
الاتهاماتِ والشُّبهاتِ الموجهة إلى تاريخِ آلِ البَيْتِ والصَّحَابَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم خَمسةِ أقسامٍ : ٢٧
الباب الثالث : قواعد في رد الشبهات حول آل البيت. ٤٣
على المسلمِ الحصيفِ الحذرُ مِنْ خمسةِ أُمورٍ هَامةٍ تَتعلَّقُ بتاريخِ آلِ البَيْتِ رَضِيَ اللهُ عنهم : ٤٥
الأمر الأول : أنَّ مكانةَ آلِ البَيْتِ الرفيعةِ قد سهَّلتْ على بعضِ أعداءِ الدين التَّسَلُّلَ بينَ المسلمين ٤٥
الأمر الثاني : أنَّ الأحاديثَ المكذوبة الموضوعة في فضائلِ آلِ البَيْتِ

رضوانُ اللَّه عليهم ٤٧
الأمر الثالث : أن الفضائلَ الثابتةَ في حقِّ آلِ البَيْتِ لا تَعنِي انفرادَهم وتخصيصَهُم بتلكَ الفضائلِ الواردةِ دونَ غَيْرِهم . ٥٠
الأمر الرابع : أنَّ الاعتمادَ على النَّسَبِ وحدَه لا يكفي . ٥٠
الأمر الخامس : حَصْر آلِ الرَّسُولِ ﷺ في عَلِيٍّ وفَاطِمَةَ والحَسَنِ والحُسَيْنِ رَضِيَ اللهُ عنهم وفي تِسْعَةٍ مِنْ أبناءِ الحُسَيْنِ فقط لا يَصِحُّ ٥٠
الأمر السادس : كثيرة هي الأقوال المتناثرة بين طيات الكتب المشبوهة . والجواب عنه من وجهين : ٥٧
الباب الرابع : من أَهم الكُتُبِ المُعتَمَدَةِ في التاريخِ الإسلاميِّ ٦٥
* بعضُ المصادر التاريخية التي يمكنُ أن يُعتمدَ عليها في قراءةِ وصياغةِ التاريخِ الإسلاميِّ ٦٧
* هناك كتبًا لا تختص بالتاريخِ ، قد أُودعَ فيها بعضُ الأحداثِ المهمة مثل كتب الأحاديث ، والمسانيد ، والمعاجم ٧١
* وكذلك كتب تراجم الصَّحَابَةِ ، ومنهم آلُ البَيْتِ رَضِيَ اللهُ عنهم وأهمها وأشملها ٧٢
* أما الكتب المعاصرة ٧٣
بعض الكتب المهمة ٧٣
الباب الخامس : كُتُبٌ شَوَّهَتِ التَّارِيخ الإسلاميَّ ٧٧
*** بعض المراجع والكتب التي يَجِبُ أنْ نَحْذَرَ عند قراءتها.** ٨٠
الخاتمة ٩٣
المحتويات ٩٦